بين السياسة والتحليل المجتمعي: قراءة أولية في بعض كتب أ.د. جلال معوض

إعداد: فرح شوقي، أسماء عبدالخالق، رانيا السباعي، علي جلال معوض

تقديم:

تسعى هذه الورقة لتقديم قراءة أولية في بعض أعمال الدكتور جلال عبدالله معوض(1956–2001) الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وإظهار الطابع البيني المجتمعي societal في العديد من أعماله حيث عدم الاقتصار على التحديدات الضيقة للظاهرة السياسية وقصرها على المؤسسات الرسمية للحكم، وربط أبعاد الظاهرة السياسية تأثيرا وتأثرا بالسياق المجتمعي الأوسع في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما ظهر في كتاباته حول أدوار القيادة وأدوار النظام السياسي في التنمية السياسية في مصر والوطن العربي وارتباطها بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ظهر الطابع البيني في كتاباته المتعددة حول تركيا، حيث الجمع بين تحليل المكونات الداخلية للنظام السياسي والمجتمع التركي وتأثيرات ذلك على سياسة تركيا الخارجية والعلاقات العربية التركية.

وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام أساسية، حيث يعرض القسم الأول تعريفا موجزا بالسيرة الذاتية للأستاذ الدكتور جلال معوض وأهم أنشطته التدريسية والبحثية، ويتناول القسم الثاني توضيحا لبعض الكتب المختارة للعرض بشكل أولي من حيث مبررات اختيارها وتلخيصا موجزا لمحتواها، ويتناول القسم الثالث بعض المقترحات والأفكار حول كيفية تعظيم الاستفادة من هذه الأعمال على مستويات التدريس والبحث نظريا ومنهجيا وتطبيقيا.

القسم الأول: تعريف موجز بالسيرة الذاتية للدكتور جلال معوض[1]

[1] تم الاعتماد في أجزاء كبيرة من بيانات السيرة الذاتية على السيرة الذاتية التي قامت الكلية وزملاء أد جلال معوض الكرام بإعدادها تكريما له في أكتوبر 2001 ، وتقرير تقدير عميد الكلية آنذاك أد كمال المنوفي رحمه الله حول الدكتور جلال معوض.

قدم المرحوم أد جلال معوض (1956-2001) إسـهامات متميزة منذ تعيينه معيداً بكلية الاقتصـاد والعلوم السياسية عام 1980 وحتى وفاته عام 2001. وقد قام بجهد نشط في التدريس داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وفى كليات الإعلام والآداب بجامعة القاهرة، وفى أكاديمية ناصـر العسـكرية، ومعهد العلوم الاسـتراتيجية، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية.

وأشـرف د. جلال معوض على أكثر من أربعين رسـالة للماجسـتير والدكتوراه في جامعة القاهرة وفى معهد البحوث والدراسـات العربية، لعدد من الطلاب المصـريين والعرب، كما شـارك في كثير من المؤتمرات العلمية داخل مصر وخارجها.

وللدكتور جلال معوض عديد من الكتب والبحوث المنشـورة في الدوريات العلمية المرموقة في موضـوعات التنمية السياسية في مصر والوطن العربي، فضلا عن كتاباته في مجال الدراسات التركية والعلاقات العربية – التركية والتهديدات التركية للأمن القومي العربي والعلاقات التركية – الإسرائيلية والتي تعد مرجعا أساسيا للباحثين في مجال العلوم السياسية والاستراتيجية، مما دفع المؤسسات المصرية المهتمة بالأمن القومي المصري إلى أن تستفيد من خبراته في هذا الموضوع.

ولعل إحدى السمات المميزة التي تظهر مباشرة عند رصد الإنتاج البحثي للدكتور جلال معوض هي غزارة الإنتاج والكتابة (على النحو الذي يظهر في المرفق)، رغم وفاته في سن مبكرة نسبيا(45 عاما). وكان يحكي ضاحكا ومبتهجا عن أستاذه الجليل العلامة أد حامد ربيع، وكيف لاحظ منذ وقت مبكر –عندما كان جلال معوض طالبا في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا– قدرته على إعداد الأبحاث المطلوبة بجودة وسرعة في الوقت ذاته، وتعجب منها بأنه–أي جلال– "إما أن يكون شديد التنظيم أو أن لديه ماكينة لإنتاج الكتب والأبحاث!".

والواقع أن أحد مصادر هذا التميز ارتبط بالفعل بقدرة جلال معوض على تنظيم الوقت وحسن استغلاله رغم تعدد المهام الوظيفية والاجتماعية والتزامات السـفر بشـكل منتظم من بنها عاصـمة القليوبية –حيث عاش غالبية حياته– إلى القاهرة مكان عمله في جامعة القاهرة. كما اتسم بأسلوب مميز في الكتابة أقرب للسهل الممتنع من بساطة ومباشرة ووضوح وترك التعقيد، مع الإحاطة بالتفاصيل في الوقت نفسه، وهو ما يمكن إرجاعه إلى تأثره بأساتذته من جهة، والموهبة والخبرة المكتسبة من غزارة التأليف وتراكمه من جهة ثانية.

اتسم كذلك بطابع خاص في التدريس والإشراف على الرسائل ومتابعتها ومناقشتها حيث جمع بين الاهتمام بتطوير المعارف والقدرات العلمية من جهة والعلاقات الإنسانية والشخصية من جهة ثانية، والاهتمام والتدقيق من جهة والتبسيط والتيسير في الوقت نفسه من جهة ثانية، بما ساعد في خلق علاقات علمية وإنسانية ممتدة بطلابه استمرت قائمة في صورة مودة ودعم وتواصل مع أسرته حتى بعد سنوات وعقود من وفاته.

وككثير من زملائه، ارتبط أد جلال معوض بأساتذته وفي مقدمتهم العلامة الأستاذ الدكتور ا.د.حامد ربيع والذي كان له تأثير كبير على طلابه والباحثين خلال هذه الحقبة في عمر الكلية وحتى الآن، وفي إطار تأكيد أهمية التحليل العلمي المنظم للظواهر السياسية انطلاقا من أولويات وأسس قومية عربية وحضارية. كما تأثر الدكتور جلال معوض بالعديد من أساتذته الأجلاء علميا وإنسانيا، وفي مقدمتهم أد خيري عيسى وأد علي الدين هلال وأد عبدالملك عودة و أد إبراهيم درويش وأد فاروق يوسف وأد علي عبد القادر وأد سعدالدين إبراهيم واد محمود إسماعيل وأد عز الدين فودة واد سمعان بطرس فرج الله وأد حورية توفيق وأد نازلي معوض وأد منى أبو الفضل واد كمال المنوفي وأد أحمد يوسف احمد وأد نادية مصطفى وأد مصطفى علوي وأد مصطفى كامل السيد وآخرون ضمن النخبة المتميزة من أساتذة الكلية وأعلامها ومؤسسيها. وقد سعى الدكتور جلال معوض ليكون امتدادا لأساتذته ويتبع خطاهم، خاصة أساتذته في مجال دراسات النظم والتنمية السياسية، مع التركيز في كتاباته بشكل أساسي على تحليل أدوار القيادة السياسية والنخب والنظم السياسية الحاكمة بشكل عام في قضايا التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر والمنطقة العربية.

كما سمحت له فرصة السفر إلى تركيا خلال النصف الثاني من الثمانينيات وبداية التسعينيات (أغسطس 1987 –سبتمبر 1991) بالتخصص بشكل أكبر في دراسة وتحليل النظام السياسي التركي والسياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية ودولها وقضاياها، وهو ما جعله أحد المتخصصين الأساسيين في الشؤون التركية على مستوى مصر والمنطقة العربية. ورغم وفاته في عمر مبكر نسبيا، إلا أنه يمكن اعتباره قد ساهم بدور أساسي في استكمال جهود أساتذته في تأسيس وتطوير مدرسة مصرية وعربية في دراسة الشؤون التركية سواء من خلال كتاباته الغزيرة والمنتظمة في دوريات وكتب ومتابعات مختلفة للتطورات السياسية التركية الداخلية والخارجية، أو عبر إشرافه على رسائل الماجستير والدكتوراه في الكلية ومعهد البحوث والدراسات العربية، فضلا عن مساعدته ومناقشته للعديد

من الباحثين المتميزين المصـريين والعرب في مؤسـسـات أكاديمية متعددة ممن تناولوا قضـايا مختلفة في السـياسـة الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة.

القسم الثاني: نماذج من كتابات أد جلال معوض:

تعرض الورقة الحالية عينة من بعض أعمال أد جلال معوض كمرحلة أولى لتوضـــيح جانب من اهتماماته البحثية، على أن يعقبها عرض اعمال أخرى. وقد تم اختيار البدء بثلاثة من الكتب الأسـاسـية للأسـتاذ الدكتور جلال معوض، والتي تمثل بدرجة كبيرة قسـما كبيرة من اهتماماته البحثية التطبيقية في قضـايا التنمية (والتخلف) في مصـر والوطن العربي من جهة، وقضـايا السياسـة الداخلية والخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية. كما أن هذه الكتابات تسمح بكشف جانب من الطابع البيني في كتابات اد جلال معوض سواء بين السياسة والاجتماع، أو بين فروع علم السياسـة ذاتها وخاصـة النظم السياسـية من جهة والسياسـة الخارجية والعلاقات الدولية من جهة ثانية. والكتب المختارة هي:

1-السـياسـة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي: الكتاب الأول له الصـادر عام 1994 في خمسـمائة صـفحة، عن مركز البحوث والدراسـات السـياسـية بجامعة القاهرة، وكان يعتز بصـدور هذا الكتاب بشـكل خاص ليس فقط باعتباره الكتاب الأول له، وأهمية الجهة المصدرة له، لكن بالنظر إلى أنه يمثل تتويجا لسلسلة متصلة من كتاباته ودراساته حول موضوعات متعددة ذات صلة بقضايا القيادة والتنمية السياسية والتغير الاجتماعي في مصر والمنطقة العربية

2-الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر: الصادر عام 1998 عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية في كلية الاقتصـاد والعلوم السـياسـية. ورغم الحجم المحدود نسـبيا للكتاب (حوالي مائتي صـفحة مقارنة بالحجم المضـاعف للكتابين الآخرين) لكنه يمثل أهمية خاصـة بدوره باعتباره يجسد التركيز على الحالة المصـرية في قضـية ذات أبعاد اجتماعية سياسية متعددة وهي التهميش الحضري.

3-صـناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية : الصـادر في 350 صـفحة في أغسـطس 1998 عن مركز دراسـات الوحدة العربية ببيروت، ويمثل الكتاب الأكثر شـمولا للدكتور جلال معوض بخصـوص السـياسـة

الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية مقارنة بالعديد من الكتب والأبحاث والإصـدارات الأخرى التي تتناول أبعادا أكثر جزئية في هذه السياسة والعلاقات (كالعلاقات المصرية التركية، والقضية الكردية وكردستان العراق، والعلاقات الإسـرائيلية التركية وتأثيراتها على المنطقة العربية، والسـياسـة المائية التركية ، والسـياسـة التركية إزاء العراق وحرب الخليج الثانية وتداعياتها، والعلاقات الاقتصـادية العربية التركية، وغيرها من الإصـدارات المهمة لكن الجزئية مقارنة بموضوع الكتاب المختار).

وفيما يلي عرض موجز لمحتويات كل من الكتب المختارة وبعض الأفكار الأساسية الواردة فيها:

أولا: كتاب السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي:

في المقدمة يطرح الكاتب اطارا عاما لتحليل العلاقة بين السـياسـة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، ويركز على نقطة مهمة وهى أزمة تطور او "تدهور" أوضـاع الوطن العربي سـواء على الصـعيد الداخلي او على صعيد العلاقات البينية وبالأخص منذ نشوب حرب الخليج 1990 وعلى الرغم من الإشارة الى دور العوامل الخارجية في حالة التدهور في الوطن العربي الا ان الكتاب يؤكد عن أن الخلل او المشـكلات الموجودة في البناء المجتمعي العربي (اقتصـاديا – سـياسـيا– اجتماعيا) يوفر بيئة ملائمة لتزايد التأثير السـلبي لهذه العوامل الخارجية. ويُفاضـل الكتاب بين مفهومي التغيير والتغير وينتهي الى تفضـيل "التغير" حيث انه يعبر بشـكل أكبر عن افتقاد الإرادة في عمليات التغير التي شـابت المجتمعات العربية على الصـعيد الجماهيري لحسـاب النظم الحاكمة التي لعبت الدور الأكبر في تشكيل هذه التغيرات بارتباطاتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية.

<u>يتناول الفصـل الأول التعليم ومشـكلاته في الوطن العربي خاصـة مشـكلات الأمية وديموقراطية التعليم</u> وانعكاسات مشكلات التعليم على المشاركة السياسية والتنمية في الوطن العربي، ونزيف العقول الى الدول الغربية، ويعرض الكتاب مجموعة من المؤشرات الكمية حول تطور قطاع التعليم في البلدان العربية ويتعرض لأهم المشكلات القائمة والتي تتفاوت حدتها بين الدول العربية وان كانت تظل مشـكلات مشـتركة بين الدول العربية. ويؤكد الكتاب على عدة نقاط هامة منها الأهمية المحورية للتعليم في التغيير والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير آلية مشـروعة للحراك الاجتماعي ودوره في تحقيق التكامل القومي والانتماء، وكذلك التعامل مع التعليم بما يرتبط

بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، وعلاقة النظام السياسي بالتعليم والتأثير المتبادل بينهما.

ويبرز الكتاب أهم المشكلات المرتبطة بالتعليم في المنطقة العربية ومن أهمها استمرار مشكلة الامية خاصة بين الاناث، وإرتفاع نسب التسرب من التعليم الابتدائي. ويناقش الكتاب العوامل الاجتماعية والسياسية لمشكلة الامية والتي تشمل ضعف الرغبة من جانب الكبار في التعلم والنظرة الاجتماعية السلبية، أضف الى ذلك العوامل البيروقراطية الحاكمة لجهود محو الامية في الأقطار العربية وضعف المخصصات المالية لها، والاهم هو ضعف الإرادة من جانب النظم الحاكمة نفسها في التعامل مع هذا الملف. وهنا يشير الكتاب الى نقطة مهمة وهي النظرة الضيقة للتعامل مع ملف محو الامية من خلال الاقتصار على تعليم الافراد مبادئ القراءة والكتابة والحساب دون الاهتمام بتوسيع ذلك لتحقيق غايات مجتمعية أهم منها خلق مواطن واع قادر على المشاركة وتمكين المواطن في فهم وتقويم ومناقشة القضايا العامة ومعرفة حقوقه وواجباته. ويؤكد الكتاب هنا على الاثار السلبية لظاهرة الامية سواء من حيث تكريس التفاوت الاجتماعي في المجتمع، واستمرار ضعف الاهتمام بالمشاركة السياسية وزيادة فرص تزييف الوعي السياسي للمواطن في البلدان العربية وان كان ذلك لم يمنع تحرك الجماهير بشكل تلقائي رغم الامية والمشكلات الأخرى في بعض الازمات والاحداث الكبرى كأزمة الخليج.

من ناحية أخري، يرصد الكاتب أحد المفاهيم المحورية وهو "ديموقراطية التعليم" حيث تعرض للدور المهم الذى يلعبه التعليم تحقيق العدل الاجتماعي سواء من حيث تعبيره عن التكافؤ في فرص الحصول عليه بين الجميع بصرف النظر عن اختلاف الأصول الاجتماعية- الاقتصادية وتوفيره الية مشروعة للحراك الاجتماعي. ولكن ينتقد الكتاب افتقاد ديموقراطية التعليم في الدول العربية معناها حيث ان المؤسسات والنظم التعليمية العربية تشكلت وبنيت وتؤدي وظائفها بطريقة معينة في إطار أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية تنتهي الى تدعيم وتعميق التفاوت الاجتماعي القائم بدلا من الاسهام في الحد منها. ويشير الكاتب الى افتقاد هذه الرؤية بين النظم الحاكمة في المنطقة العربية ويدلل على ذلك بمراجعة الخطاب العربي على المستوي القومي والقطري.

ويري الكتاب ان المساواة في حق الحصول علي التعليم شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق ديموقراطية التعليم لان المساواة لا تعني بالضرورة تحقق المساواة في فرص الالتحاق بالتعليم ومواصلته واجتيازه بنجاح وفرص

الحصـــول على عمل لائق بعد التخرج ولكنها تتحقق عندما يتمتع المخاطبون ولو بقدر من التكافؤ في أوضـــاعهم الاجتماعية والاقتصـــادية، ومن ثم فانه مع وجود الفوارق الواضـــحة في هذه الأوضـــاع يتهدد أصـــلا حق الفرد في الحصـول على التعليم والعمل. ويتجلى ذلك مثلا في ارتفاع نسـبة الأطفال من الاسـر الفقيرة ممن هم خارج التعليم او لا يستطيعون مواصلته لاضطرارهم للتسرب والعمل لمساعدة الاسرة. ويشير الكتاب الى نتائج كمية مهمة تربط طرديا بين ارتفاع معدلات الاستيعاب والمناطق الحضرية، وكذلك مع ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة ومهنة رب الأسرة (الأطباء والمهندسـين.. مقارنة بالحرفيين) بالإضـافة الى التأثير السـلبي لانقسـام التعليم في العديد من البلدان العربية الى عام وخاص بما يدعم بدوره التفاوت الاجتماعي القائم في هذه البلدان ويؤثر على إمكانية تحقيق ديموقراطية التعليم.

من ناحية أخري يربط الكتاب بين التعليم ومشـكلاته من ناحية وبين تراجع المشـاركة السـياسـية في المنطقة العربية، ويتجلى الارتباط بين اشـكاليات التعليم وقضـية المشـاركة السـياسـية في عدة أمور منها الدلالات السـياسـية المتضـمنة في المقررات الدراسية وهنا يستدعي الكتاب نتائج دراسات سابقة قامت بتحليل مضـمون لعدد من المقررات في مراحل مختلفة في الدول العربية والى أشـــارت الى تركيز المقررات التعليمية على ابراز دور الســـلطة باعتبارها مصـدر القرار الرئيسـي والتأكيد على دور القائد او الفرد في صـنع الاحداث العظيمة في مواجهة ضـعف وتهمش دور الجماعات والجماهير. بالإضـافة الى التركيز الشـديد على الأسـاليب التقليدية في العملية التعليمية وأهدافه القائمة على الحفظ والتلقين وعدم تشـــجيع روح الابتكار وتقليص حرية التعبير او الاختلاف في طبيعة العلاقات بين الطلاب والقائمين بالتدريس بالإضـافة الى افتقاد وجود تنظيمات طلابية فعالة في المؤسـسـات التعليمية المختلفة مما يضـعف إمكانية تنشئة الطلاب على قيم الديموقراطية والمشاركة

من ناحية أخري، تظهر مشكلة افتقاد الاتساق بين التعليم والتنمية الاقتصادية وضعف العائد الإنمائي للتعليم في معظم الدول العربية. ويرتبط ذلك بالعديد من العوامل منها إنخفاض كفاءة العملية التعليمية من حيث أهدافها ووسائلها، ضـعف التعليم الفني ومحدودية ارتباط سياسات تطويره بسياسات وخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، قصور الدور الإنمائي للجامعات وتواضع البحث العلمي، وترتبط النقطة الأخيرة بشكل كبير بسياسات متنوعة تتبناها العديد من النظم العربية الحاكمة تعرقل من دور مراكز البحث والجامعات من القيام بأنشـــطة بحثية في مجالات

تعتبرها الحكومات "حيوية" مثل عدم اتاحة البيانات الاقتصـــادية والاجتماعية الهامة الخاصـــة بتوزيع الدخل واثار السياسات الاقتصادية المتبناة وما الى ذلك.

كما يلقي الفصـــل الضـــوء على هجرة الكفاءات العربية والعوامل التي تدفع الفئات الأكثر تعليما الى الهجرة خارج بلادها، ويرتبط ذلك بالعديد من العوامل السابق ذكرها بالإضافة الى عوامل سياسية ترتبط بضعف مناخ الحرية في البلدان العربية، وعوامل اقتصـــادية ترتبط بضـــعف الانفاق علي البحث العلمي وتدني هيكل الأجور للعاملين في مجال البحث العلمي، وكذلك عوامل أخري ثقافية ترتبط بتجربة الاســـتعمار فى بعض البلدان ولعل ابرزها اســـتمرار هيمنة اللغة الفرنسية في بلدان المغرب العربي بما يؤدي الى عزل قطاع كبير من المتعلمين وزيادة شعورهم بالانتماء الى الثقافة الفرنسية الأكثر تطورا ومن ثم يدفعهم الى السفر والهجرة الى فرنسا. بالإضـافة الى العوامل الاجتماعية التي ترتبط باستمرار سياسات المحاباة في التعيينات لاعتبارات أسرية وقبلية وطائفية مازالت سائدة في العديد من أقطار الدول العربية. ومن المهم الإشـــارة الى ان الكتاب قد تعرض لأثار هجرة الكفاءات العربية وكذلك تقويم السياسات العربية التي تم اتخاذها لمحاولة تعظيم الاستفادة من الكفاءات العربية في الخارج.

ويأتي الفصل الثاني لتناول النمو الحضري في الوطن العربي من حيث سماته واتجاهاته وعوامله خصوصا الهجرة الريفية الحضرية وظاهرة الهامشية الحضرية بمختلف جوانبها في الدول العربية، وكذلك موقف الدولة من مشكلات التحضر في هذه الدول. وتتعرض الورقة لاهم سمات النمو الحضري في المنطقة وعلى رأسها الهيمنة الحضرية Urban Dominance، والتضخم الحضريOver Urbanization . وفى هذا الصدد تتناول الورقة عدد من المؤشرات الديموجرافية للتحضر في البلدان العربية. ويتناول الفصل عوامل النمو الحضري ولعل أهمها زيادة الهجرة من الريف الى المدن خاصة في البلدان غير النفطية بالتركيز على حالات مصر والجزائر وتونس والمغرب، ويناقش الفصل انماط الهجرة من الريف الى المدن والتي قد تأخذ أشكال مختلفة منها الهجرة الموسمية، الهجرة على خطوتين او خطوة واحدة.

كما يناقش الفصل عوامل الطرد والجذب ويضعها في سياق سياسي يرتبط بسياسات النظم الحاكمة في تحديدها لأولويات التنمية من ناحية وبنظرتها الى العلاقة بين الريف والمدينة من ناحية أخري ويشـــمل ذلك تحيز

العديد من خطط وبرامج وسياسات التنمية في الدول العربية للحضر على حساب الريف، وكذلك قصور سياسات الإصلاح الزراعي.

ثم يتطرق الفصل الى الاثار المجتمعية للهجرة الريفية الحضرية والتي يغلب عليها الطابع السلبي سواء من حيث واقع ومستقبل التنمية في المناطق الحضرية او في المناطق الريفية ذاتها وهنا يتعرض لحرمان المناطق الريفية من سكانه الأكثر تعليما ممن كان يمكن ان يلعبوا دورا أكثر إيجابية إذا توفرت لهم الظروف في المناطق الريفية. بالإضافة الى زيادة زحف النمو العمراني على الأراضي الزراعية، والمشكلات المرتبطة بزيادة الضغط على مرافق المناطق الحضرية وارتفاع معدلات البطالة بها.

من ناحية أخري **يناقش الفصل مفهوم مهم وهو الهامشية الحضريةUrban Marginality كظاهرة مجتمعية ترتبط بمناطق معينة داخل المدن والعواصم العربية وتتواجد بها فئات اجتماعية ذات خصائص معينة ومشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة بما يجعلهم يتميزون عن الاطار الاجتماعي والثقافي المحيط بهم. وفى هذا الصدد يؤكد الكتاب على إمكانية الحديث عن ثقافة فرعية للهامشيين الحضريين ليس محورها الفقر في ذاته ولكنه الاغتراب الثقافي والاجتماعي دون اغفال اثر الفقر في حد ذاته في تدعيم هذا الاغتراب ومن ثم يُفضل الكتاب استخدام مفهوم ثقافة الهامشية الحضرية وليس ثقافة الفقر لان الأولى تعبر عن مجمل العوامل المؤدية الى تميز واختلاف او بالأحرى اغتراب سكان المناطق الهامشية عن "الاخرين"**. فهم ليسوا فقراء فحسب وانما غير قادرين على الانصهار في المجتمع والحياة الحضرية ومحرومون من الحصول على الخدمات الحضرية الملائمة ويعانون من الاغتراب عن الثقافة الحضرية المحيطة بهم. ويُحمل الكتاب المسؤولية للدولة في عدم استيعاب الهامشيين في النسيج الحضري الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بدلا من تكريس صورة سلبية عنهم باعتبارهم مناطق وبؤر لتفريخ الجريمة والتوتر.

ويختتم الفصل الثاني بتناول خصوصية التحضر والهامشية الحضرية في البلدان الخليجية من خلال التعرض للهجرة العمالية الى البلدان الخليجية والتي تقدم صورة أخري للهامشية الحضرية وما تتصف به علاقات التفاعل الاجتماعي في المدن الخليجية بين الوافدين والمحليين من محدودية بما يجعل جماعات الوافدين بمثابة جماعات هامشية اراء السكان المحليين بل ويجعل كل جماعة وافدة كأنها جماعة هامشية تجاه الجماعات الأخرى

نتيجة ضـــعف التفاعل بين جماعات الوافدين العرب وغير العرب المختلفة. أضـــف الى ذلك فان بلدان الخليج قد شهدت أيضا بعض الظواهر الاجتماعية المعبرة عن الهامشية الحضرية النابعة من الهجرة البدوية الحضرية وصعوبة استيعاب العديد من البدو المهاجرين في القطاعات الحضـرية الحديثة، وقد لا يختلف كثيرا دور هؤلاء البدو عن دور المهاجرين الريفيين في ترييف المدن بالبلدان العربية الأخرى. كما أثر النفط بشـــكل كبير على هذه المجتمعات حيث فقدت بعض القوي الاجتماعية التقليدية بعض من نفوذها لصـــالح الاســـر الحاكمة والفئات الملتفة حولها، وان كان يمكن توظيفها من جانب الدولة مقابل مزيد من المكاسب المادية من ناحية ولكن أيضا يمكن توظيفها من جانب قوي معارضة إذا نجحت الأخيرة في استثمار المطالب القبلية المشروعة غير المستجابة.

ويتناول الفصل الثالث التفاوت الاجتماعي في البلدان العربية، ويبدأ الفصل بالتعرض الى شكلي التفاوت الاجتماعي في المنطقة أولهما على الصعيد العربي – القومي حسب معيار الثروة النفطية والذي برز بشكل رئيسي في اعقاب حرب اكتوبر 1973 والارتفاع الكبير في أســـعار النفط والعائدات النفطية، وثانيهما فيتعلق بالانقســـام الطبقي الحاد داخل البلدان العربية سواء الفقيرة او الغنية ولكن بشكل أخص داخل الدول غير النفطية والتي تعاني من تباين بين طبقة أقلية من الأثرياء وطبقات دنيا اكبر وطبقة متوســـطة متأرجحة تواجه ضـــغوط اجتماعية واقتصـادية زادت حدتها مع تحول الدولة في العديد من هذه البلدان الى تبني سـياسـات اقتصـادية رأسـمالية ذات مضمون اجتماعي ضعيف.

ولا يسير شكلي التفاوت في المنطقة بشكل متوازي وانما يتقاطعان بشكل أساسي في أكثر من نقطة لعل أهمها أثر النفط والهجرة على البناء الاجتماعي العربي ســـواء على الصـــعيد القطري او العربي. ويمتد هذا الأثر في تدعيم التفاوت الاجتماعي داخل البلدان غير النفطية المصـــدرة للعمالة أكثر من محاولة معالجته او الحد منه كما ان أثر النفط وسـياسـات الدول الريعية في بلدان الخليج في إنفاق جزء من عائداته داخليا تسـهم في خلق تباينات طبقية في هذه البلدان. ويتناول الفصـل عرض مؤشـرات وابعاد هذا التفاوت الاجتماعي خاصـة في البلدان غير النفطية مثل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية في البلدان العربية، توزيع الدخل والانفاق بين الشـــرائح المختلفة للدخل، المؤشـرات المتعلقة بوصـول السـكان في الدول العربية الى الخدمات الأسـاسـية مثل الصـحة والغذاء والمياه النقية

والصرف الصحي. ومن المهم الإشارة الى ما تناولته الدراسة من نقص شديد في البيانات المرتبطة بهذا الامر الا ان الكتاب حاول تجميعها من المصادر المختلفة المتاحة.

ثم ينتقل الفصل الى تناول سمات ومكونات البناء الطبقي في الدول العربية في ظل هذا التفاوت، ويستعرض الفصل المعايير المختلفة التي أشارت اليها النظريات الغربية وكذلك الإسلامية في تعريف الطبقات داخل المجتمع. ويشير الفصل الى خصوصية المجتمعات العربية التي تتسم ببناء طبقي يختلط مع البناء العشائري والقبلي للمجتمعات العربية. ومن المهم الإشارة الى تناول الفصل لإشكالية الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية حيث كان يُنظر لها في مطلع الستينات باعتبارها قادرة على قيادة التنمية والتغيير المجتمعي فى الدول العربية باعتبارها الاكثر تعلما ووعيا وامتلاكا لمهارات حديثة مختلفة عن الطبقات التقليدية من الاقطاعيين والتجار والعمال والفلاحين، ولكن لم تنجح وخاصة العناصر العسكرية منها والتي تولت الحكم في تحقيق هذه الأهداف، ويبرر الفصل ذلك في ضوء الربط بين العوامل التأمرية الخارجية (خاصة نكسة 1967) وكذلك العوامل الداخلية والتي ارتبطت بطبيعة ممارسة السلطة في العديد من الدول العربية بشكل شخصي لا يسمح بالمشاركة الشعبية وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق هذه المشاركة والتي بدوناه لا يمكن انجاز تنمية حقيقية.

ويتطرق الفصل الثالث لمناقشة وتقييم ومدي اسهام سياسات الدولة في مواجهة التفاوت الاجتماعي مع الإشارة الى بعض دراسات الحالة في المنطقة العربية. ويركز على سياسات الإصلاح الزراعي والتأميم والتحول الى الاشتراكية، وهنا تطرق الفصل لعدم قدرة التجربة الاشتراكية على تحقيق العدالة الاجتماعية بقدر ما أفضت الي تكريس نمط جديد للدولة التسلطية وظهور فئات من البيروقراطيين من العسكريين والتكنوقراط "طبقات برجوازية جديدة" او "البرجوازية البيروقراطية" كانوا الأكثر استفادة من النظام الاشتراكي وتغلغل دور الدولة اقتصاديا واجتماعيا.

وينتقل الفصل الثالث الي تناول تحول الدول العربية الي النظام الرأسمالي تحت مسميات مختلفة منها الانفتاح الاقتصادي – اليات السوق، ويعرض الفصل للآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الليبرالية في البلدان العربية مثل ارتفاع معدلات التضخم وغياب دور الدولة في مراقبة الأسعار وتحديد هوامش معقولة للربح للمنشأت الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة في ظل تراجع دور الدولة في التوظيف وعجز القطاع الخاص عن خلق فرص

العمل المطلوبة، بالإضافة الى نمو النشاطات غير المنتجة، وتدهور مستوي اشباع الحاجات الأساسية لدي قطاع كبير من الافراد.

ولعل من أهم النقاط التي اثارها الكتاب في هذا الصدد هو ظهور طبقة من رجال الاعمال أقرب الى الفئات الطفيلية التي استفادت من الموارد العامة ودعم الدولة بحجة امكانيتها في الاسهام في حل مشكلة البطالة الا انها لم تنجح في خلق قاعدة صناعية قوية حيث لجأت الى اقامة مشروعات لخدمة الطلب–الاستهلاك المحلي مما أداي الى زيادة فاتورة الواردات من المواد الخام ونصف المصنعة كما أدت الى ظهور زيادة وتكريس الفوارق الاجتماعية خاصة مع اتجاه تلك الطبقة الجديدة الى الظهور بأسلوب حياة أقرب الى البذخ والاسراف. وثد صاحب ذلك تراجع وغياب دور الدولة في معالجة هذه التفاوتات بالإضافة الى استمرار الدول العربية في الاخذ من الرأسمالية شكلها (الاستهلاك الواسع) دون الاخذ بمضمونها (التراكم الرأسمالي والإنتاج).

ويختتم الفصل الحديث عن اثار التفاوت الاجتماعي في النظام السياسي ومشكلاته المرتبطة بالاستقرار السياسي وهنا يشير الكتب الى موضع التفاوت الاجتماعي من مشكلة العنف السياسي – الشعبي، وكذلك الانعكاسات السلبية للتفاوت الاجتماعي وما يرتبط به من حرمان قطاع كبير من السكان من غالبية حقوقه الاقتصادية والاجتماعية الأساسية على التطور الديموقراطي والمشاركة السياسية حيث أصبحت الأخيرة لا تشغل حيزا كبيرا في فكر واهتمام القطاع الأكبر من الافراد المشغولين بتأمين احتياجاتهم اليومية. وكذلك يبرز الكتاب الأثر السلبي للتفاوت الاجتماعي على قضية التكامل الوطنى حيث تتقاطع ملامح التفاوت الاجتماعي في العديد من الأقطار العربية مع تنوع بنيتها الاجتماعية الاثنية والطائفية والدينية والعرقية واللغوية مما قد يؤدي الى احتمالات نشوب حروب أهلية (الحرب الاهلية في لبنان 1975) او حركات انفصالية في هذه البلدان (السودان).

<u>ويحلل الفصل الرابع النفط والهجرة العمالية ومشكلات التغير والوحدة في الوطن العربي</u> حيث يستعرض الانعكاسات الاجتماعية – السياسية للنفط والهجرة العمالية سواء على الصعيد القطري او العربي ككل.

ففي الدول الريعية النفطية مكنت العائدات النفطية النظم القائمة عبر اليات الانفاق الحكومي والتوسع في القطاع العام والدور الاقتصادي للدولة من احكام سيطرتها على الثروة والسلطة والمجتمع فضلا عن تأثير النفط على الثقافة والمثقفين فيها. **وهنا يتعرض الكتاب لسمات الدولة الريعية وانعكاساتها على مجتمعاتها فيما أسماه بخلق**

"**العقلية الريعية" والتي تتعارض مع العقلية الإنتاجية** حيث تنظر الأخيرة الى ارتباط العائد بالجهد والإنتاج، ومن ثم ظهور ما أسماه بـــ"المثقف النفطي" للتعبير عن سيطرة العقلية الريعية على الكثير من المثقفين الخليجيين وغيرهم من العرب المرتبطين بالنفط وتحولهم الى ميادين أخري ليس لها صلة بالثقافة والفكر بالمعني الحقيقي حيث أصبح المال القيمة المثلي فوق العلم والفكر المرتبط عضـــويا بالواقع المجتمعي واشـــكالياته. كما يتعرض الكتاب الى العلاقة بين دور الدولة الريعية القائم على توزيع المزايا والمنافع على المواطنين بإشكالية المشاركة السياسية في هذه البلدان ونظرة المواطنين الى علاقتهم بالدولة وحقوقهم في المشاركة السياسية.

أما في الدول غير المصـــدرة للنفط فان تأثير النفط يتجلى في الاثار الاقتصـــادية والاجتماعية للهجرة العمالية وكذلك أثار المعونات والقروض المُقدمة اليها من جانب الدول النفطية مما جعل الاولي أقرب الى دول غير نفطية شـبه ريعية لتعاظم اعتمادها على تحويلات مواطنيها العاملين في الدول النفطية ومن ثم اعتمادها على إيرادات خارجية لا ترتبط بأنشطة إنتاجية داخل الدولة. ويستعرض الفصل مؤشرات مهمة تعبر عن أهمية تحويلات العاملين في الدول غير النفطية (نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الإجمالي – نسبة التحويلات الى التحويلات الى عجز الميزان التجاري).

ولكن اهم ما يركز عليه الفصـــل – مع التركيز على الحالة المصـــرية– هو الاثار الســـلبية التي خلفتها الهجرة العمالية خاصـــة فى أطار أوضـــاع اقتصـــادية واجتماعية متأزمة. وتمثلت أهمها في تعميق حدة التفاوت الاجتماعي، نقل العقلية الريعية وانماط الاســـتهلاك الســـائدة في البلدان النفطية الغنية الى المجتمع المصـــري، والتأثير الســـلبي على ثقافة العمل والجهد والمثابرة. فمثلا يشـــير الكتاب الى الفروق الكبيرة في الأجور بين العمال المصريين في دول الخليج وأقرانهم في نفس الفئة من العاملين داخل مصر والتي لا ترتبط باختلاف كبير في مستواهم المهاري او انتاجياتهم ولكنها ترتبط بعنصر الحظ او الفرصة التي سنحت للبعض بالسفر وكأن جزء من هذه الأجور عبارة عن ريع لا يرتبط بعمل انتاجي بشكل مباشر) أضف الى ذلك التأثيرات السلبية لكيفية توجيه مدخرات العاملين في الخارج والتي تتركز بشـكل أســاســي في قطاع العقارات والأراضـــي مما يزيد من الضـــغوط التضـــخمية بأثارها الاجتماعية السلبية. ويختتم التحليل بنقد دور الدولة في تشجيع الهجرة بدون ضوابط او التعامل مع السلبيات الناجمة

عنها، وكذلك الاثار السلبية الناجمة عن عودة عدد كبير من العمالة في ضوء انخفاض اسعار النفط في الثمانينيات وتناقص عائدات البلدان النفطية وكذلك في أعقاب حرب الخليج الثانية في 1990-1991.

ويناقش الفصل لاي مدي يمكن تسهم هجرة الايدي العاملة في المنطقة العربي في خلق سوق عمل عربي لا يتأثر كثيرا بالحدود والتقسيمات بين الدول ويدعم فرص التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول العربية، الا انه يري قيود كثيرة تحد من إمكانية حدوث ذلك لعل أهمها التأثيرات السلبية لحرب الخليج الثانية والتي نتج عنها سياسات خليجية متشددة تجاه العمالة الوافدة من عدد من الأقطار العربية (بشكل أخص اليمن وفلسطين والأردن والسودان) التي لم تساند الكويت بشكل واضح في مواجهة الغزو العراقي بالإضافة الى توجه الدول الخليجية فيما بعد الى سياسات توطين الوظيف وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة بالأخص العربية.

كما يتطرق الكتاب الى ضعف الاثار الاجتماعية والثقافية الإيجابية لتيارات الهجرة العمالية الى الخليج في ضوء ضعف التفاعل الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة وبين الجماعات الوافدة نتيجة شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتشمل التنافس الشديد بين الجماعات العربية الوافدة على فرص العمل المتاحة، التأثير السلبي للنزاعات بين الحكومات العربية على العلاقات الاجتماعية بين شعوبها، نظرة العديد من الجماعات الوافدة بالأخص من بلدان المشرق العربي بأنهم الأرقي حضاريا وثقافيا على الرغم من تدهور احوالهم الاقتصادية في مواجهة سيكولوجية الأقلية المسيطرة التي تؤثر على سلوك الجماعات المستضيفة حيث تنظر الى الوافدين في كثير من الأحيان نظرة سلبية باعتبارهم راغبين في اقتناص جزء من ثروات بلادهم، القلق والهاجس لدي المجتمعات الخليجية وقلقها من تزايد نسبة الوافدين بالنسبة الى المجتمعات المحلية ومن ثم اثار حفيظتهم في ضرورة الحفاظ على هويتهم وتمايزهم عن الجماعات الوافدة، التفاوت في الحقوق والمزايا الوظيفية الممنوحة للجماعات المحلية بالمقارنة بالوافدين وكذلك التضييق علي واهدار العديد من حقوق العمالة الوافدة في اطار نظام الكفيل المعمول به.

ويتناول الفصل تأثير النفط على التفاوت الاجتماعي بين الأقطار العربية حيث يمثل عاملا أساسيا في التمييز بين البلدان النفطية الثرية وغير النفطية الفقيرة، ويثير ذلك إشكالية كيفية التعامل مع الثروة النفطية والرؤى المطروحة في هذا الصدد خاصة مع النظرة الى ان هذه الفروق الكبيرة في الثروة لم ترتبط بفروق في الجهود

البشـرية او الإنتاجية بقدر ما ارتبطت بعوامل الصـدفة التاريخية وحكم الطبيعة. ويقدم الفصـل تحليلا لأليات نقل او إعادة تدوير بعض العائدات الريعية النفطية الى الدول غير النفطية من خلال تحويلات العمالة والقروض والمعونات المُقدمة الى هذه الدول من الدول النفطية، الا انه يوضـح قصـورها نتيجة عدم انتظام التدفقات المالية من معونات او قروض وارتباطها باعتبارات سياسية في المقام الأول سواء كوسيلة تلجأ اليها الدول الاغنى لشراء الامن والاستقرار ودرء تهديدات الدول المجاورة لها او لدعم نظم حكم معينة.

وتأتى الخاتمة لتقدم صورة وخلاصة للجدل المثار بين المثقفين العرب بشأن اليات وسبل مواجهة الازمة والخلل في البناء العربي وما يعانيه من مشـكلات. ويطرح الكتاب الجدل بين اتجاهين رئيسـيين الأول وهو "**البديل الثوري المجتمعي**" القائم على حركات اجتماعية سـياسـية قادرة على طرح بديل للدولة التسـلطية القائمة، بينما يربط الاتجاه الثاني " **البديل الإصـلاح التدريجي**" القائم الى الدعوة على سـد الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني عن طريق اقناع الدولة بوجود مصلحة لها في السماح ببناء وتطور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

من ناحية أخري، وعلى المستوي العربي، **يطرح الكتاب وجهة نظر قومية عربية في هذا الملف حيث يشير الى أهمية الاستفادة من خبرة حرب الخليج الثانية وتداعياتها على المنطقة ومنع احتمال نشوب حروب مماثلة من خلال التأكيد على "ملكية جماعية عربية مشـتركة"** ليس بمعنى شـيوع الملكية وانما بمعنى وجود مسـؤولية عربية لا تقتصر على البلدان النفطية وحدها في تحويل النفط من مورد ناضب الى ثروة متجددة وأساس لاقتصاد عربي انتاجي متكامل من خلال اسـتثمار جزء من العائدات النفطية في اسـتثمارات حقيقية صـناعية وزراعية وبنية أسـاسـية من منظور تكاملي يشمل الدول العربية ببلدانه النفطية بإمكاناتها المادية وبلدانه غير النفطية بإمكاناتها البشرية والزراعية والصناعية الكامنة.

يستخدم الكتاب منهاجية ثرية تقوم على تنوع التحليل على المستوي الكلي والجزئي وكذلك الاستفادة من أدوات التحليل الكيفي مع توظيف للمؤشرات الكمية قدر المستطاع.

- يجمع الكتاب بين التحليل على المستويين الكلي والجزئي (منهج دراسة الحالة) حيث يحاول من خلال الأول تقديم صورة كلية بانورامية لمشكلات التغير الاجتماعي في المنطقة العربية، ويكمل هذا التحليل الكلى

اختيار بعض الحالات التطبيقية وفقا لارتباطها إيجابا او سلبا بالاتجاهات والنتائج العامة المستخلصة من التحليل على المستوي الكلي.

- منهاجية تحليلية بنائية تاريخية مقارنة بحيث يتم استخدام الشق الأول لتحليل مشكلات التغير الاجتماعي فى ضوء ارتباطها بالبناء المجتمعي الاشمل بمقوماته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويستخدم الكتاب المنهج التاريخي لمتابعة الجذور التاريخية لبعض هذه المشكلات وكذلك المقارنة بيها في مراحل تاريخية سابقة وبين الواقع المعاصر.
- يساعد المنهج المقارن في نفس الوقت الكتاب في دراسة أوجه الاتفاق والاختلاف بين طبيعة وأسباب ونتائج هذه المشكلات في بلدان عربية مختلفة.
- شملت أدوات التحليل في الكتاب تحليل المضمون على المستوي الكيفي سواء للخطاب السياسي الرسمي او خطاب الجماعات المثقفة وكذلك الاستفادة من دراسات سابقة عملت على تحليل مضمون بعض المقررات الدراسية في عدد من البلدان العربية.
- استخدام البيانات الكمية المتاحة من مختلف مصادرها مع الوعي بأوجه القصور او الدقة التي قد تشوبها، وتفاوتها بين الأقطار العربية

ثانيا: كتاب الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر:

يقدم كتاب "المهمشون الحضريون والتنمية في مصر" للدكتور جلال عبد الله معوض تحليلا شاملا لظاهرة التهميش الحضري في مصر وآثارها على التنمية. وتمثلت المشكلة البحثية للدراسة في بحث الى أي مدي يمكن ان يمثل الهامشيون الحضريون قوة إيجابية من وجهة نظر تنموية ام انهم يمثلوا بالضرورة قوة سلبية قد تؤثر على تطور المجتمع. ويبدأ الكتاب بتعريف التهميش الحضري وتحديد أسبابه الجذرية، بما في ذلك التحضر السريع والتفاوتات الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي. ثم يدرس الخصائص الديموغرافية والجغرافية للمناطق الحضرية المهمشة في مصر، ويسلط الضوء على نموها السريع وتركز الفقر والحرمان داخلها. كما يتعمق الكتاب في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتهميش الحضري. علاوة على ذلك، يحلل الكتاب المشاركة السياسية لسكان المدن المهمشين، ويسلط الضوء على قابليتهم للعنف السياسي والتطرف. كما يدرس استجابة الدولة للتهميش الحضري، ويناقش تحديات وقيود السياسات والبرامج الحكومية التي تهدف إلى معالجة هذه القضية. في الختام، يؤكد الكتاب على امكانية التعامل

مع المجتمعات الحضـرية الهامشـية وسـكانها باعتبارها قوة يمكن ان تصـبح أكثر ايجابية واقل سـلبية في العملية الانمائية إذا تغيرت ظروفهم واوضـاعهم. وفى هذا الصـدد يؤكد الكتاب على ان التهميش الحضـري ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه ويدعو إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة هذه المسألة، نهج يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للتهميش. كما يؤكد الكتاب على أهمية تمكين المجتمعات المهمشة وإشراكها في عملية صنع القرار لضمان أن تكون السياسات والبرامج التنموية فعالة ومستدامة. وينقسم الكتاب الى خمسة فصول:

الفصـل الاول: التحضـر والهامشـية الحضـرية في مصـر: طبيعة الظاهرة وجوانبها الديموغرافية وجذورها التاريخية يستكشف هذا الفصل ظاهرة التحضر والتهميش في مصر، ويتعمق في خصائصها الديموغرافية وجذورها التاريخية. ويبدأ بدراسة السمات العامة للتحضر في مصر (ارتفاع نسبة الحضر من إجمالي السكان – عدم اقتران التحضـر في مصـر بعدلات مرتفعة من التنمية الاقتصـادية والاجتماعية over urbanization على خلاف تجربة الدول الغربية، ظاهرة الهيمنة الحضـرية urban dominance من حيث تركز الخدمات والاسـتثمارات واحتكار السلطة المركزية لعملية صنع القرار وضعف المستويات المحلية) مع تسليط الضوء على العوامل التي تساهم في نمو المناطق الحضـرية والتحولات الديموغرافية الناتجة عنها(ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعة لسـكان الحضـر– الهجرة الداخلية وما يصاحبها من زيادة معدل البطالة والعمالة الهامشية– البنية الاجتماعية للقاهرة "بنية حضرية فسيفسائي" تضم حضريين عصريين– حضريين ينتمون الى المدينة محافظين– ريفيين مهاجرين متعلمين يستطيعوا الاندماج في الحياة الحضرية– ريفيين مهاجرين اميين لا يستطيعوا الاندماج ويحاولوا الحفاظ على طابعهم الريفي.)

ثم يعرف الفصل الهامشية الحضرية urban marginality ومعايير تصنيفها من حيث: النشأة التاريخية – المعيار الاقليمي الجغرافي– طبيعة ونمط الاسكان بها – طبيعتها الاقتصادية وقدرتها على التأثير السياسي. الا ان الدراسـة تؤكد انها على الرغم من تعدد المعايير فانه هناك تداخل كبير بينهم بما يجعل من الضـروري التعامل مع الهامشيين الحضريين على انهم مجموعات تمثل تعبيرات متنوعة عن ظاهرة واحدة.

الفصـل الثاني: الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية للهامشـية الحضـرية في مصـر: يتعمق هذا الفصل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتهميش الحضري في مصر. ويبدأ بدراسة الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضـرية المهمشـة والتي يري انها لا تقتصـر فقط على الاعمال الهامشية وانما يمكن الحديث عنها في

إطار مفهوم القطاع الحضـــري غير الرســـمي informal urban sector، مع التأكيد على العلاقة القائمة بين القطاعين الرسـمي وغير الرسـمي مثلا من خلال انخراط بعض العاملين في القطاع الرسـمي في اعمال اضـافية في القطاع غير الرسـمي لزيادة دخلهم. وتقوم الدراسـة بتناول القطاع غير الرسـمي وخصـائصـه حيث التمييز بين القطاع الخاص غير الرسمي وشبه الرسمي. والجدير بالذكر ان الدراسة تتناول امكانية الاستفادة من القطاع الحضري غير الرسـمي في التعامل مع مشـكلة البطالة وبيان مميزاته في هذا الصـدد، سـواء من ناحية مرونته وقدرته على توفير فرص عمل لمسـتويات تعليمية متفاوتة خاصـة الاقل تعليماً بأجور متناسـبة مع مسـتوياتهم المهارية، بالإضـافة الى انخفاض تكلفة خلق فرص العمل فيه عن القطاع الرسمي. الا ان الكتاب يؤكد على ضـرورة الحذر وعدم التوسـع في الاعتقاد بان الاعتماد على القطاع الخاص غير الرسـمي والاكتفاء بدمجه في الاقتصـاد الرسـمي، هو الحل الامثل لمشـكلة البطالة في مصـر دون تبني نظرة كلية فعلا تقوم على تبنة مشـروعات تنموية طموحة مثل مشـروع تنمية وتطوير الصعيد، لاسيما مع محدودية القيمة المضافة التنموية الفعلية للعديد من الأنشطة غير الرسمية.

ويستكشف الفصل المشكلات الاجتماعية للمهمشين وأهمها الفقر والأمية والبطالة ومشكلات التلوث وعمالة الأطفال والانحراف الاجتماعي وغياب شـــبكات الامان الاجتماعي من جانب الدولة واعتمادهم على المســـاعدات الضئيلة وغير المنتظمة التي قد تتوفر عن طريق الفاعلين غير الحكوميين. ومن المهم الاشارة الى ان الفصل تعرض لكل مشـكلة من هذه المشـاكل من خلال عرض مجموعة من البيانات والاحصـاءات والمؤشـرات المعُبرة عنها من مصادر مختلفة مع ادراكه للتداخل بين هذه السمات بعضها البعض. فمثلاً تتداخل ظاهرة الفقر وقصور الخدمات مثل نقص المدارس وتدهور مستوي المنازل التي يعيش بها الافراد وارتفاع نسبة التلوث بارتفاع ظاهرة التسرب من التعليم ومن ثم ارتفاع مشـــكلات عمالة الاطفال بل وحتى انخراطهم في الاعمال الاجرامية او ســـلوكيات انحرافيه نتيجة انخراطهم في العمل بشكل مبكر وحصولهما على دخل من عملهم دون رقابة أسرية كافية. وتؤكد الدراسة على تشابك هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية في فهم المشكلات المتراكمة التي تواجه المهمشين الحضريين.

الفصل الثالث: الهامشيون الحضريون والمشاركة السياسية في مصر: يحلل هذا الفصل المشاركة السياسية لسكان المدن المهمشين في مصر، ويناقش الفصل سمات الثقافة السياسية للمهمشين الحضريين وبالأخص اللامبالاة السياسية والشك المتبادل بينهم وبين السلطة. يناقش جذور هذه الثقافة تاريخيا منذ العصر الوسيط وحتى الان. ومن

المهم الاشـارة هنا الى ان الكاتب اسـتدعي بعض النتائج لعينة اسـتطلاعية من مجموعة من المقابلات التي كان قد أجراها مع مجموعة من الهامشيين الحضريين (20) في بعض من المناطق في القاهرة والجيزة، وكذلك أشار الباحث الى نتائج الدراسة الميدانية التي شارك فيها الباحث لتحليل العملية الانتخابية لمجلس الشعب في 1995 وركز الباحث على دائرة بنها – القليوبية.

من ناحية أخري من المهم الاشارة الى ما ذكره الباحث عن ان تدني المشاركة السياسية للمهمشين الحضريين لا تقتصـر في اسـبابها على المشـكلات الاجتماعية والاقتصـادية التي يعانون منها ومحدودية الاهتمام بهم من جانب الدولة وانما يجب النظر اليها في ضوء أعم واشمل حيث يرتبط أيضا بضعف المشاركة السياسية في مصر عامة وما يرتبط بها من مشـكلات مثل ضـعف الاحزاب وعدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية والخبرة التاريخية للمصـريين في ان نتائج الانتخابات محسومة سلفاً وما الي ذلك من عوامل.

الا ان ذلك لا يمنع تناول الفصل لـــ "خصوصية" العملية الانتخابية في المناطق الهامشية الحضرية لارتفاع الكثافة بها وزيادة عدد الناخبين فيها بالإضـافة الى المشـكلات الاقتصـادية والاجتماعية المتراكمة في هذه المناطق. وتعبر هذه الخصـوصـية عن بعض السـمات او الظواهر التي تزيد بشـكل واضـح في هذه المناطق – على الرغم من تواجدها في مختلف الدوائر في مصر– ويمكن تلخيصها في الوعود الانتخابية (مثلا الوعود بحل المشكلات المرتبطة بالإنارة ورصـف الطرق وتوصـيل المياه النقية..) وتقديم الخدمات الشـخصـية للناخبين، وظاهرة العنف في الانتخابات (من خلال اسـتخدام المرشـحين بعض العناصـر من الخارجين على القانون لحمايتهم وحماية حملاتهم الانتخابية او ارهاب منافسيهم)، وكذلك دور المال والرشاوى الانتخابية (تقديم المال بشكل مباشر أو تقديم تبرعات عينية). وقد ربط الفصـل ما بين هذه السـمات بالتطبيق على العملية الانتخابية لانتخابات مجلس الشـعب 1995 في دائرة بنها والتي شارك الباحث بها ميدانياً. وقد عكست الدراسة ارتفاع وعي الهامشيين الحضريين بان المرشحين للانتخابات غالبا ما ينفقوا هذه الاموال الطائلة سعيا لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية.

الفصـل الرابع: الهامشـيون الحضـريون والعنف السـياسـي فى مصـر : يبحث هذا الفصـل في العلاقة بين المهمشين في المناطق الحضرية والعنف السياسي في مصر ويناقش أشكالا مختلفة من العنف المرتبط بالمجتمعات المهمشـــة، بما في ذلك العنف العفوي، والعنف الطائفي، والعنف المأجور، والعنف الذي ترتكبه الجماعات المتطرفة.

ويحلل الفصـــل العوامل التاريخية والاجتماعية التي تســاهم في انتشــار العنف في هذه المناطق، مثل الفقر والبطالة والإقصـاء الاجتماعي. كما يناقش استجابة الدولة للعنف السياسي، ويسلط الضوء على التحديات والقيود المفروضـة على النهج التي تركز على الأمن. ويبدأ الفصل بتناول العنف العفوي او الأنومي غير المنظم والتي تشمل اضطرابات او احتجاجات تلقائية غالبا ما يغلب عليها الطابع العنيف والذي عادة ما يواجه بقمع من الســلطة مثل اضـــطرابات الخبز في يناير 1977. كما يتناول الفصـــل العنف الطائفي والذي يري الكاتب انها كانت أقرب الى احداث العنف المنظم ويبحث في العوامل التي تربط بين الهامشيون الحضـريين والجماعات الاسـلامية العنيفة بالنظر الى ان العديد من المنخرطين في الجماعات الاســلامية العنيفة كانوا من هذه المناطق (تحالف تنظيم الجهاد والجماعة الاســلامية واغتيال الســادات واحداث اســيوط). واســتمر العنف المتبادل بين هذه الجماعات والقوات الامنية خاصـــة في أوائل التسعينات. ويؤكد الكاتب في تناوله لموضوع العلاقة بين الجماعات العنيفة وهذه المناطق ان السبب لا يرجع فحسب الى وجود ما يراه البعض من تحالف بين الجريمة والعنف/التطرف في هذه المناطق بدليل تنوع الخلفيات المهنية والتعليمية للمنخرطين في هذه الجماعات من هذه المناطق. ومن ثم يري الكاتب مرة اخري ضـــرورة التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية (الحرمان النسبي– التفاوت الاقتصادي والاجتماعي– قصور الخدمات الاساسية– ضعف قنوات المشاركة السياسية السلمية..) مما يخلق بيئة حاضنة للعنف والتطرف خاصة مع استخدامها شعارات دينية جذابة.

بالإضافة الى ذلك يتطرق الفصل الى العديد من العوامل التي تؤثر على تشكيل عنف المهمشين الحضريين خاصــة ضـد النظام السـياسـي وتتضـمن: التوتر الكامن في هذه المناطق الناتج عن الاحسـاس بالاغتراب والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وسلبية الدول تجاه هذا التفاوت، فتية الهيكل العمري لهذه المناطق من حيث غلبة فئة الشباب في هيكل سكان هذه المناطق، بالإضـافة الى أثر التكدس السكاني والطبيعة الطبوغرافية الصـعبة في هذه المناطق. ويختم الفصـــل بالتعرض لأهم العوامل التي يمكن ان تعرقل اعمال العنف في هذه المناطق الى فعل ثوري منظم من جانب الهامشـيين لعل اهمها افتقاد التماسـك بين الهامشـيين مع تعدد انتماءاتهم الجغرافية والعصـبية، تطور بعض الجماعات الرافضة للتغيير والثورة لوجود مصالح بينها والقائمين على النظام التي توفر لهم قدر من الدعم.

الفصل الخامس: الدولة والهامشيون الحضريون في مصر : يركز هذا الفصل على العلاقة بين الدولة والمجتمعات الحضرية المهمشة في مصر والتي تجلت في العديد من الاحداث الهامة مثل كارثة الزلزال 1990، والتعامل مع الإرهاب والجماعات الإسلامية العنيفة ويناقش السياق التاريخي لهذه العلاقة، التي تتميز بالشك المتبادل وعدم الثقة. كما يتناول الفصل دور الدولة في معالجة مشاكل المناطق الحضرية المهمشة، وهنا ينتقد الفصل بشكل واضح سياسات الدولة التي اتبعتها واثارها السلبية على نمو هذه المناطق. ولعل اهم هذه المشكلات هي اختلال التوازن الإقليمي والقطاعي في التنمية المصرية بما يؤدي الى زيادة الهجرة الداخلية من المحافظات والمناطق الطاردة الى القاهرة والمدن الكبرى مما يُترجم الى تزايد نمو المناطق المُهمشة حضريا. بالإضافة الى مشكلات السياسة العامة للإسكان في مصر منذ منتصف السبعينات وهنا ينتقد الكاتب الرأي السائد بأن المشكلة تعود الى الفجوة القائمة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان وانما ترتبط المشكلة بعوامل عديدة منها تراجع الانفاق على الإسكان والخدمات الأخرى الأساسية، والاتجاه الى تبني بدائل معينة مثل التوسع في إقامة مدن جديدة وهى أعلي تكلفة واقل مردودا مقارنة بالبدائل الأخرى والتي ترتبط أساساً بتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة واقامة مشروعات استثمارية بها وخلق فرص عمل لتكون هي الأخرى مناطق جذب سكاني يخفف من الضغط على المدن الكبرى.

من ناحية أخري تطرق الفصل في تقييمه لدور الدولة في المناطق الحضرية الهامشية لأهم جهود الدولة في تنمية وتطوير المناطق الحضرية الهامشية وأهمها برنامج تطوير العشوائيات، وكذلك المشروع القومي لتنمية جنوب مصر، إلا ان الفصل يعرض أهم نقاط الضعف والمشكلات الموجودة ومن أهمها غياب "سياسة قومية للتنمية الحضرية". ويناقش الفصل تجليات غيابها سواء في وجود ثغرات في القانون المنظم للنمو العمراني وبناء المساكن، ضعف التنسيق والتعاون بين الأجهزة المسؤولة عن صنع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الحضرية بالإضافة الى التغير المستمر في تحديد اختصاصات هذه الأجهزة والعلاقات فما بينها، واقتصار التنفيذ فى هذه البرامج على الأجهزة الحكومية وحدها (من حيث التمويل والتخطيط والتنفيذ) دون مشاركة حقيقية من الجهات الأخرى غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية وكذلك الافراد والجماعات داخل هذه المناطق نفسها واشراكهم في صياغة البدائل والحلول الملائمة للمشكلات في هذه المناطق بما يجعلها أكثر قبولا لها.

وبشكل عام، اتسم الكتاب رغم طابعه التطبيقي بالحرص على توظيف المفاهيم والاتجاهات النظرية السائدة بشكل واضح ومختصر بما يتسم مع طبيعة الكتاب، مع الاشتباك معها ومناقشتها في ضوء مدي وملاءمتها للتجربة المصرية. وتمثل هذه النقطة اسهام كبير واثراء للمفاهيم والاتجاهات النظرية من جهة بالإضافة الى الحرص على مناقشتها في اطار مراعاة خصوصية التجربة المصرية ومن ثم الخروج من أسر القوالب النظرية الجامدة ومحاولة تطويع الواقع لملاءمتها. وانما على العكس يحرص الكاتب على اختبار ومراجعة هذه المقولات النظرية في ضوء السمات والخصائص الواقعية للظاهرة. فمثلا من اهم النقاط التى ناقشها الكتاب مفهوم "ثقافة الفقر" وشعور الهامشيين بإنتمائهم لاطار اجتماعي وثقافي واقتصادي مغاير للثقافة السائدة، وما اعتبرته المقولات النظرية السائدة من محورية عامل الفقر ومن ثم تحميل الهامشيين مدي مسؤولية انتاج أجيال اخري مماثلة لهم فى اطار اعادة انتاج الفقر. ومن المهم الاشارة الى انتقاد الفصل لهذا التركيز من جانب الدراسات العربية على هذا الاتجاه لأنه ينظر الى عنصر الفقر باعتباره العامل الوحيد المسؤول عن هذه الظاهرة بما يُعد "تبسيط مُخل" لظاهرة تتشابك ابعادها بشكل يفوق مجرد التركيز على بعد او عامل الفقر فحسب كما انه يشير الى ضعف التجانس بين الهامشيين الحضريين فى مصر على الرغم من وجود بعض السمات المشتركة. فمثلا تضم هذه المناطق مجموعات مختلفة من الحضر الاصليين فى هذه المناطق بالإضافة الى المهاجرين سواء القادمين من الدلتا او الصعيد، ومن ثم فقد تظهر بينهم روابط مهمة حسب الانتماء الى محافظة او حتى قرية معينة خاصة اذا ما سكنوا مناطق واحدة.

ومن ثم تري الدراسة ان ما يجمع هذه الجماعات يتجاوز عنصر الفقر ويتضمن شعورهم بالاغتراب الثقافي والاجتماعي، **ومن ثم يُفضل الكاتب استخدام مصطلح "ثقافة الهامشية الحضرية" وليس "ثقافة الفقر"** لان الأولي تضمن عوامل وعناصر اشمل من الفقر وتُعبر عن تميز واختلاف واغتراب هذه الفئة عن غيرها. وهنا يُحمل الكتاب الدولة المسؤولية فى ضرورة استيعاب هذه الجماعات وصهرها فى المجتمع بدلا من النظرة السلبية لهذه المناطق باعتبارها مناطق لتفريخ الفقر والجريمة والتطرف. وفى هذا الاطار ينتقد الكتاب مرة أخري الكتابات السائدة والتى تأثرت بالحديث عن باثولوجيا المنطقة Area Pathology. ويربط هذا المفهوم بين مناطق الهامشيين الحضريين ويري انها مناطق منحرفة موبوءة تؤكد على ثقافاتها الفرعية المنحرفة وان هذه الجماعات هي المسؤولة نتيجة لعدم قدرتها على الاندماج في المجتمع والقنوات الرسمية المتعارف عليها. وعلى العكس، يري الكاتب ان ثقافة الهامشيين

هي نتاج ظروف مجتمعية بالمعني الشـــامل ومن ثم تصـــبح قابلة للتغيير في إطار تغيير حقيقي لهذه الظروف والأوضاع الاجتماعية.

ثالثا: كتاب صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية:

يهدف الكتاب إلى تحليل هيكل وعمليات صنع القرار في تركيا والفاعلين الأساسيين المؤثرين فيها، وتأثيرات ذلك على العلاقات التركية مع الدول العربية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وتحديدا الفترة التالية لانقلاب 1980 في تركيا وصولا إلى نهاية عام 1997 فترة إعداد الكتاب، والتي شملت العديد من التغيرات والتطورات السياسية المهمة داخل تركيا وعلى المستويين الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من حدوث العديد من التحولات في النظام السياسي التركي خلال أكثر من خمس وعشرين عاما تالية لصدور هذا الكتاب عام 1998، إلا أن العرض التفصيلي الموجز لفصول الكتاب وأجزائه قد يكون مفيدا في الكشف عن منهجيته من جهة، وتأسيسه لفهم السياسة التركية في المراحل اللاحقة من جهة ثانية لاسيما مع استمرار بعض الظواهر التي يثيرها بدرجة أو أخرى رغم تغير شخوص الفاعلين.

في هذا الإطار، تقع الدراسة في قسمين أساسيين: يعرض الأول إطارا تحليليا لأهم الفاعلين في عملية صنع القرار في تركيا، ويتناول الثاني أهم المشكلات الداخلية والخارجية التركية المفسرة مع طبيعة الفاعلين للسياسات الخارجية التركية وعلاقاتها بالدول العربية.

و**يتناول القسم الأول الإطار العام لتحليل عملية صنع القرار في تركيا**، ويضم ثلاثة فصول تعرض للإطار الدستوري والقانوني، والقيادة والنخبة السياسية، والقوى المؤثرة في عملية صنع القرار. واستعرض الكتاب في فصله الأول الهيكل القانوني والدستوري الذي كان معمولا به في تركيا في ذلك الوقت، والذي يعتمد بنيانه الأساسي على دستور ١٩٨٢. وقد اتبعت تركيا وفقا لهذا الدستور النظام البرلماني، هذا بجانب قصر السلطة التشريعية في يد مجلس واحد، وهو " المجلس الوطني التركي الكبير"، الذي ترجع له سلطة تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه. بينما سلط الفصل الثاني الضوء على القيادة والنخب السياسية وعملية صنع القرار، والتي تأثرت بصورة

كبيرة بشخصية القائد الأعلى في النظام السياسي–سواء كان رئيس الدولة أو رئيس الوزراء– وخبراته السياسية وطموحاته، وعلاقاته بالنخب الحزبية وجماعات المصالح ومؤسسات الدولة الأخرى، هذا بجانب نمط وطبيعة النخب والشخصيات السياسية الأخرى التي تتشارك معه في تشكيل السلطة السياسية في البلاد. فعلى سبيل المثال، التزم الرئيس التركي ذو الخلفية العسكرية "أفرين" بالنظام الدستوري، ولم يتجاوز السلطات التي أقرها له القانون، مع تغليبه لسلطة البرلمان، وذلك رغبة في تعزيز شعبيته، ولافتقاره للخبرة في الميدان السياسي.

وعلى النقيض من ذلك، هيمن رئيس الوزراء ثم الرئيس السابق " تورجوت أوزال" على مختلف جوانب الحياة السياسية، واختياره بعض الأسماء التي لا تمتلك الطموح السياسي الكافي، ولا الشخصية القيادية، لتولي مناصب عليا في الدولة، وذلك حتى لا يمثلوا أي نوع من التهديد على سلطته ونفوذه، مع تكريس نمط الرئيس–الأتباع علاقته بأعضاء حزبه وكوادره. واستعرض الفصل دور "أوزال" في الحياة السياسية التركية، ذو الخلفية الإسلامية والعلمانية، ومؤسس حزب "الوطن الأم"، وصاحب العديد من الانجازات على المستوى الاقتصادي والسياسي الداخلي، والمستوى الخارجي، خاصة فيما يتعلق بملف العلاقة مع الأكراد ووجود لدولة كردية شبه مستقلة في والعراق، ومشاركة تركيا في قوات الأمم المتحدة بالبوسنة والهرسك.

وبالمثل، ناقش الفصل شخصية الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل الذي اختير كرئيس للجمهورية عقب وفاة أوزال عام 1993، واستم بمزيج من الخبرات السياسية والاقتصادية التي عززت من دوره بما يتجاوز النطاق الدستوري خاصة مع الطابع الائتلافي للحكومات وعدم سيطرة حزب واحد على البرلمان، مع وجود قيود ذاتية وموضوعية على أدوار ديميريل خاصة مع تفرده كسياسي بالتعرض لخبرتي انقلابين عسكريين سابقين أثناء رئاسته للحكومة عامي 1971 و1980، بما جعله يتحسب لدور المؤسسة العسكرية والمكرس في دستور 1982. واستعرض الفصل تاثيرات سمات شخصية ديميريل على بعض قضايا السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية مثل التدخلات التركية في شمال العراق ومسألة الموصل خلال التسعينيات، والموقف من الحظر الدولي على العراق.

وإضافة إلى القيادة، استعرض الفصل الثاني كذلك بإيجاز عناصر النخبة السياسية التركية ومستوياتها خلال التسعينيات سواء النخبة الوزارية الحكومية، أو النخبة البرلمانية، أو المحلية (من المحافظين وأمناء البلديات الكبرى)، وبعض مظاهر أزمات هذه النخبة وتجلياتها في قصر عمر الحكومات الائتلافية، مع الإشارة إلى بعض ملامح

خصـوصـياتها والتي كان من أبرزها تشـكيل ائتلاف حكومي يتسـم بالتوازن القلق أو الحرج بين حزبي الطريق القويم بتوجهه العلماني الغربي برئاسة تانسو تشيللر وحزب الرفاه بتوجهه الإسلامي المحافظ برئاسة نجم الدين أربكان، والتي اسـتمرت لمدة عام تقريبا بين منتصـفي عامي 1996 و1997 بموافقة ضـمنية من المؤسـسـة العسـكرية في البداية كقابض على التوازن الحرج بين طرفيها، ثم ضـغط المؤسسة العسكرية ضد حزب الرفاه بما أدى لاستقالة أربكان في يونيو 1997.

وحلل الفصـل كذلك الخلفية الاجتماعية لبعض أعضـاء النخب الحكومية التركية بما كشـف عن ثراء تكوين هذه النخب وتنوع خبراتها المهنية والأكاديمية وتوجهاتها السـياسـية، مع الكشـف عن ظاهرة الاسـتمرارية في تكوين النخب السياسية التركية على امتداد فترات طويلة بدرجة كبيرة.

وركز الفصـل الثالث القوى والمؤسـسـات السـياسـية غير الحكومية المؤثرة في عملية صـنع القرار في تركيا، بداية من الأحزاب السـياسـية، والتي جاء على رأسـها كل من حزب "الطريق الصـحيح"، والحزب "الديمقراطي الاجتماعي"، وحزب "الوطن الأم"، بجانب "حزب الرفاه"، و"حزب الشـعب الجمهوري"، و"حزب اليسـار الديمقراطي" وحزب "الشـعب الجمهوري"، ووصـولا إلى جماعات المصـالح العمالية–نقابات العمال والنقابات المهنية– والنسـائية وجماعات رجال الأعمال. كما تناول الفصـل المؤسسـة العسكرية التي قامت بدور محوري في تشكيل خريطة القوى السـياسـية في الداخل التركي، وصـولا إلى الهيمنة والسـيطرة على السـلطة التنفيذية، والانقلاب عليها في حالة إذا ما افضـت الصـناديق الانتخابية عن قيادات سياسية لا ترتضـيها القيادات العسكرية العليا، مع تكريس المؤسسـة لدورها كحامية للجمهورية ووحدتها والقيم الكمالية والعلمانية. يضاف إلى ذلك، المؤسسات الدينية الرسمية والطرق والجماعات الدينية، بجانب الرأي العام ووسائل الإعلام.

وعلى الرغم من طرح القسـم الأول بعض قضـايا العلاقات العربية التركية في إطار تحليله خصـائص القيادة والنخبة وجماعات المصـالح والقوى المؤثرة وتوجهاتها، إلا أن القسـم الثاني من الكتاب هو الذي اتسـم بطابع تطبيقي أكبر في تحليل العلاقات العربية التركية من خلال ربط خصـائص هياكل وفاعلي صـنع القرار موضـع التناول بالقسم الأول بالسياق الداخلي والإقليمي، أو وضع الفاعلين في السياق Actors in context.

في هذا الإطار، ركز القسم الثاني من الكتاب على مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا وكيفية تأثيرها على العلاقات العربية التركية، وذلك في الفصول من الرابع إلى السابع.

وركز الفصل الرابع في تحليل إحدى أهم مشكلات البيئة الداخلية التركية، والتي تؤثر على العلاقات الخارجية التركية مع الدول العربية، والمتمثلة في التحديات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الرغم من قطع تركيا شوطا طويلا في مسيرتها التنموية، إلا أنها تعاني من مشكلات اقتصادية هيكلية والتي تنعكس بدورها على البنيان الاجتماعي الداخلي، وبين أبرز هذه المشكلات، ارتفاع التضخم وأزمة البطالة، وعجز ميزانية الدولة، بجانب أزمة الديون الخارجية. وقد دفعت هذه الأزمات تركيا إلى تبني سياسات خارجية انفتاحيه تجاه الدول العربية، والتي استهدفت بصورة أساسية تعزيز شراكاتها الثنائية الاقتصادية مع مختلف الدول العربية، ورفض الانضمام إلى منظومة العقوبات الأمريكية التي استهدفت العراق خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى بناء ترتيبات جديدة خاصة بالشرق الأوسط بالتعاون مع الدول العربية، وذلك على غرار مشروع مياه السلام، وهو المشروع الذي يرتبط بإحدى أهم التحديات التي تواجه العلاقات العربية التركية، والمتمثلة في الخلاف حول المياه.

وقد ناقش الفصل الخامس بصورة تفصيلية قضيتي الأكراد والمياه كقضايا داخلية تركية لها تأثيراتها على مسار العلاقات العربية–التركية، وخاصة مع سوريا والعراق، طوال فترة الدراسة. في المقابل حلل الفصل السادس أبعاد وصور تنامي التعاون العسكري فيما بين تركيا وإسرائيل، وتأثير ذلك على مسار العلاقات التركية–العربية. فقد وقعت تركيا على اتفاق سري للتعاون العسكري مع إسرائيل في فبراير 1996 خلال زيارة نائب رئيس الأركان التركي "جوبق بر" إلى إسرائيل، وهو الاتفاق الذي انتقدته عدد من الدول العربية، بجانب إيران، حيث نُظر إليه باعتباره ترتيب إقليمي ثنائي بين أنقرة وتل أبيب يستهدف مجابهة نفوذ ثلاث دول عربية كبرى–العراق ومصر وسوريا– في النظام الإقليمي، هذا بجانب إيران. ولم يتوقف التعاون والتنسيق التركي الإسرائيلي عند هذا الاتفاق، وإنما تطور ليشمل عدد من الملفات الأمنية والاقتصادية والتنموية الأخرى، وهو ما ضاعف من حالة اختلال موازين القوى في المنطقة في غير صالح الدول العربية، ووضع لتركيا اليد العليا في بعض القضايا الخلافية التي تجمعها مع الدول العربية، خاصة في قضية ملف المياه.

أخيرا، أظهر الفصل السادس تأثير العلاقات التركية الأوروبية على مسار وطبيعة العلاقة التي تجمع تركيا بالدول العربية. حيث تجمع تركيا بمحيطها الأوروبي عدد من القضـــايا الخلافية، والتي يأتي على رأســـها خلافاتها الحدودية مع اليونان، والقضية القبرصية. وترى أنقرة أنها لا تحظى بدعم ومساندة الدول العربية في ملف خلافاتها مع الدول الأوروبية–خاصــة عندما يتعلق الأمر بالمشـكلة القبرصـية– هذا في الوقت الذي سـاندت فيه تركيا بقوة العرب عند التعاطي مع القضـية الفلسطينية. ولم يتوقف الأمر عند حد عدم المسـاندة، بل امتد ليشمل استغلال بعض الدول العربية لخلافات تركيا مع اليونان، واللجوء إلى تعزيز علاقاتهم الثنائية مع آثينا، واستخدام هذه العلاقة كورقة للضـغط على تركيا.

وبشكل عام، استند أ.د. جلال معوض في عرضه إلى منظور شامل يحلل من خلاله عملية صنع القرار في الســـياســـة الخارجية التركية تجاه الدول العربية. وقد أكد هذا التحليل على أنه بالرغم من تعقيد هذه العملية، إلا أن معرفة هوية رأس الســـلطة التنفيذية–رئيس الدولة أو رئيس الحكومة –وخلفياته وتوجهاته الفكرية وأهدافه الكبرى، سيسهل من تعريف وتحديد أهداف السياسية الخارجية التركية في علاقتها مع الدول العربية، هذا بجانب أهمية النظر إلى مشــكلات البيئة الداخلية والخارجية التركية، والفرص التي يطرحها المحيط الداخلي والخارجي، والتي تســاهم في تشكيل طبيعة ونمط العلاقات التركية–العربية.

وبلور الدكتور جلال معوض في نهاية كتابه خاتمة توجز أهم النتائج والاستخلاصات بخصوص أهم الفاعلين المؤثرين في صـنع القرار في السـياسـة الخارجية التركية وأبرز المشـكلات والقضـايا الداخلية والخارجية المؤثرة على توجهات تركية إزاء المنطقة العربية، مع تأكيد وجود عناصر للاستمرارية في سياسة تركيا الخارجية رغم تغير القيادات والنخب، وهو ما يرجع إلى اسـتمرارية المصـالح والتهديدات والمشـكلات الأسـاسـية التي تعاني منها تركيا داخليا وخارجيا.

وخلص الكتاب كذلك إلى مجموعة من التوصـيات لصـانعي القرار في الوطن العربي بناء على التحليل الوارد في الكتاب حول كيفية التعامل مع تركيا بصـورة متوازنة تقلل من أي تهديدات تمثلها تركيا ضـد المصـالح العربية وتعظم هذه المصـالح من جهة، ولا تفضـي إلى خسـارة تركيا أو تحويلها إلى إسـرائيل ثانية من جهة أخرى. وتكشـف قراءة هذه التوصـيات عن اسـتمرار صـلاحيتها بدرجة كبيرة للتعامل مع الأدوار التركية في المنطقة سـواء فيما يتعلق

بتعزيز التضـــامن والتنســـيق العربي الكلي أو الجزئي أو حتى الثنائي حال تعذر المســـتويات الأكبر، وتوســـيع نطاق التواصـــل العربي مع مختلف الفاعلين المؤثرين في صـــنع القرار في تركيا بما في ذلك جماعات المصـــالح الاقتصـــادية وتنظيمات رجال الأعمال الكبرى، وتنويع آليات التحرك على المستويات السياسية الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التعاونية والضاغطة في التعامل مع تركيا.

القسـم الثالث: أفكار حول إمكانيات التراكم العلمي والبناء والتطوير النظري والتطبيقي

يطرح هذا القسم بعض الأفكار والمقترحات لمواصلة التراكم العلمي وتعظيم الاستفادة من أعمال أ.د.جلال معوض (وتراث القسـم وأعضـــائه عامة) ، بداية من التأكيد على ضـــرورة تعزيز إتاحة أعمال أســـاتذة القســـم ومراكز أبحاث الكلية الكترونيا، مرورا ببعض الأفكار حول مجالات الاســـتفادة المنهجية والبحثية وفي إطار مواصـــلة تحليل التطورات في الظواهر محل البحث، وذلك على النحو التالي:

أولا: الإتاحة الرقمية للكتب والإصدارات والأعمال المختلفة

الخطوة الأولى الأســاســية في تعظيم الاســتفادة من تراث اســاتذتنا الراحلين والبناء عليها نظريا وتطبيقيا، هي ضـــرورة توســـيع نطاق توفير الكتابات والاعمال الخاصـــة بهم، وبشـــكل محدد القيام بتوفيرها رقميا من خلال المســـح الضـــوئي لها وإتاحتها في مســـتودع رقمي خاص بمكتبة الكلية، وهو ما تســـتطيع مكتبة الكلية المســـاهمة في القيام به، مع ضـــرورة توفير الدعم من إدارة الكلية لهذه المهمة[2]. وينطبق ذلك بشـــكل عام كذلك على كل ما يتعلق بإصـــدارات

[2] هناك شـكلان اسـاسـيان متصـوران لكيفية التوفير الرقمي لهذه المصـادر: الشـكل الأول التوفير الحصـري لأعضاء الكلية وبتقييد لإمكانيات التحميل والطباعة على غرار المستودع الرقمي لرسائل الكلية (مع معالجة مشكلة عرض الأعمال كبيرة الحجم سـواء في الرسـائل او أي كتب وأعمال أخرى يتم توفيرها بنفس الطريقة). أما الشـكل الثاني فهو توفير المصـادر وأعمال أسـاتذتنا وإصـدارات المراكز بصـورة أكثر تيسـيرا وانتشـارا وقابلية للعرض للكافة (بصورة صفحات) أو حتى التحميل المباشر، وهو شكل أقرب لما أخذت به مكتبة الإسكندرية ومراكزها البحثية في

مراكز البحوث والدراسات التابعة للكلية، خاصة مع ما تكشفه المراجعة الأولية السريعة من ثراء الموضوعات النظرية والمنهجية والتطبيقية الصادرة عن هذه المراكز في فترات التأسيس ومراحل النشاط الأولى من كتابات اصلية ومترجمة في موضوعات السياسات العامة والنظم السياسية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في مصر والمنطقة العربية والعالم.

وقد قام أعضاء فريق عرض اعمال أد جلال معوض بجهد ذاتي في هذا المستوى بالمسح الضوئي للكتابات المختارة للبحث وتوفير نسخة رقمية منها على الرابط التالي مع الاستمرار في المسح الضوئي لأعمال أخرى ورفعها على ذات الرابط.

وتكتسب هذه الإتاحة الرقمية لإصدارات الكلية وأساتذتها وأعضائها أهمية خاصة مع تنامي دور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تحليل النصوص، حيث من شأن توفير هذه الإصدارات تحسين نماذج تدريب تطبيقات الذكاء الاصطناعي والإجابات الخاصة بها، لاسيما فيما يتعلق بتوفير منظور تحليلي أكاديمي مصري فيما يتصل بالمحتوي العربي أو المتعلق بقضايا مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط، فضلا عن الكتابات عن المناطق والقضايا الأخرى.

التعامل مع مختلف إصداراتها، بما يتفق مع الغرض المنشود من تعظيم الاستفادة من هذه الأعمال، خاصة ان عدد محدود منها بالفعل متاح رقميا بجهود فردية في مواقع متعددة لكن بصورة غير منظمة. ومن شأن توفير هذه المصادر على صفحة مكتبة الكلية أو القسم، مع التحديث المستمر لها، وتعظيم معدلات الزيارة لموقع الكلية. ومع الاعتراف بوجود مخاطر لزيادة الانتحال والسرقات العلمية مع نشر الأعمال، إلا أن هذا الخطر قائم مع إمكانية الانتحال من الأصول الورقية، وتزداد صعوبات كشفه في إطار الوضع الحالي مع عدم توافر نسخ الكترونية لكشف عمليات الانتحال؛ كما أن الطابع الأقدم زمنيا نسبيا للعديد من هذه الأعمال يقلل جاذبيتها للانتحال المباشر مقارنة بأهميتها لدى الباحثين الراغبين في تأصيل أعمالهم البحثية نظريا وتطبيقيا.

ثانيا: الاهتمام بالموضوعات ومداخل التحليل ذات الطابع البيني السياسي-المجتمعي:

تكشف المراجعة السريعة لبعض الأعمال الأساسية للدكتور جلال معوض عن وضوح الطابع البيني في كتاباته المتعددة، واهتمامه كأساتذته بالربط بين السياسة والمجالات الأخرى، والربط بين فروع علم السياسة نفسها، بما يساعد في إثراء التحليل السياسي، وزيادة ربطه بالأبعاد والقضايا المختلفة للواقع، وقضايا التنمية ومشكلاتها في أبعادها المجتمعية المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحضارية. ويظهر ذلك بداية من الربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية في رسالة الماجستير بكلية الاقتصاد عام 1982 المعنونة بـــ"ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي" ، وكذلك ربط الأبعاد المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في رسالة الدكتوراه عام 1985 حول "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية"، والتي شملت في فصولها تناول علاقة القيادة بالتنمية الاقتصادية (في ابعادها المتعلقة بالتنمية الزراعية والصناعية والتجارة الخارجية والفوائض المالية النفطية وانتقال العمالة)، والتنمية الاجتماعية (في الأبعاد المتصلة بالتفاوت الاجتماعي، والتضخم الحضري، وقضايا التعليم ، ومشكلات المثقفين وأدوارهم وعلاقتهم بالسلطة)، والتنمية السياسية (في الأبعاد المتعلقة بالتنمية السياسية، وقضايا الأقليات والتكامل القومي، وقضايا الشرعية السياسية والاستقرار السياسي). وامتد ذات الاهتمام بالربط بين السياسة والأبعاد الأخرى المتعددة للظواهر الاجتماعية في الكتابات المختلفة المختارة موضع التحليل مثل كتابي "السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" و"الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر" التي تربط بين السياسة (بمعنى تأثير أدوار الدولة والنخب الحاكمة وأنماط التفاعلات السياسية القائمة في النظام السياسي وأزمات التنمية السياسية) تأثيرا وتأثرا بأبعاد الاجتماع الحضري (قضايا التحضر والتهميش الحضري)، وقضايا والنزوح الداخلي والهجرة بين الأقطار العربية وإلى خارجها، والتفاوتات الاجتماعية والطبقية، والتعليم ومدى ديموقراطيته وتحليل ضعف أدواره الإنمائية، وغيرها من القضايا.

كما يظهر هذا الربط في كتاباته عن السياسة الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية، بما في ذلك الكتاب موضع التحليل حول "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، حيث الربط بين مداخل دراسة النظم السياسية من جهة، وتحليل السياسة الخارجية من جهة ثانية، من خلال تحليل النخب السياسية والقيادة والأحزاب

السياسية وجماعات المصالح والطرق والجماعات الدينية والرأي العام ووسائل الإعلام، بشكل يتجاوز التحليل التقليدي لأدوار هذه الوحدات والفواعل في مجال السياسة الخارجية، لكنه يثري في الوقت نفسه فهم جذور السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية. كما يظهر الطابع البيني كذلك في تحليل أدوار الفاعلين في عملية صنع القرار في إطار ربطها بالسياق الداخلي والخارجي، وتحديدا المشكلات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحضارية للنظام التركي، باعتبار أن هذه المشكلات تخلق مصالح وأهداف تركية تتسم بقدر كبير من الاستمرارية وتؤثر على علاقات تركيا بالدول العربية.

ويطرح هذا الطابع البيني والمجتمعي في التحليل التفكير في كيفية إعادة تعزيزه تدريسيا وبحثيا في الكلية سواء على مستوى زيادة الاهتمام بتضمين القضايا والمفاهيم والمؤشرات المعبرة عن هذا الطابع البيني والقراءات الخاصة بها –ولو كقراءات إضافية– في مقررات القسم المختلفة بداية من مقرر مبادئ علم السياسة في الفرقة الأولى، أو في موضوعات الأبحاث المختلفة بما في ذلك أبحاث التخرج وعلى مستوى الدراسات العليا، بما قد يمثل أحد مداخل المعالجة الجزئية مشكلة تراجع التسجيل في مسار النظم السياسية، من خلال زيادة توضيح اتساع نطاق الموضوعات المرتبطة بدراسة الظواهر السياسية وارتباطها بمختلف أبعاد الواقع المجتمعي.

ثالثا: الاهتمام بالتحليل القائم على المؤشرات:

رغم الطابع الكيفي للتحليل في أعمال دكتور جلال معوض، لكن هناك حرص واضح على الاستعانة المكثفة بالمؤشرات التي تعتمد في معظم الحالات على بيانات إحصائية وكمية، للتدليل على اتجاهات التحليل المذكورة. ورصد هذه المؤشرات في تحليل مختلف الظواهر كالتعليم، والتحضر، والهجرة من الريف إلى المدن، والهجرات إلى الأقطار العربية، وغيرها. ويظهر ذات الطابع في دراساته عن تحليل السياسة الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية، حيث الحرص على إيراد مؤشرات تتعلق بتغيرات تكوين النخب البرلمانية والوزارية، وأعداد مقاعد الأحزاب ونسب أصواتها في الانتخابات على مختلف المستويات، ومؤشرات أساسية عن تركيا من حيث خصائص سكانها وإقليمها واقتصادها وتجارتها الخارجية، وعلاقاتها الاقتصادية التجارية والاستثمارية بالدول العربية، وتطور أنشطة شركات الإنشاءات والمقاولات والعمالة التركية في الدول العربية، ومشاريع المياه التركية، وغيرها من البيانات.

ويلاحظ أنه بالإضـــافة لتوظيف هذه المؤشـــرات في مواضـــعها، تتســـم كتابات دكتور جلال معوض بتعدد الجداول والأشكال التوضيحية التلخيصية للبيانات، مع تعدد المصادر المشتقة منها البيانات في كل جدول في كثير من الأحيان. على سبيل المثال، يضم كتاب السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي 27 جدولا موزعة على موضوعاته المختلفة، وكتابه عن الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر يضم حوالي 12 جدولا، وكذلك كتابه عن صنع القرار في تركيا يضم مرفقا لسبعة جداول مطولة في حوالي 24 صفحة. ويجب مراعاة الصعوبات المصاحبة لعمليات تجميع البيانات في مرحلة ما قبل انتشار استخدام الانترنت وتيسير الوصول إلى البيانات المختلفة بدرجة أسرع وأكبر، ومع ذلك تفتقد العديد من الدراسات الكيفية الأحدث إلى مثل هذا الرصد والاستخدام المكثف والواضح للمؤشرات والبيانات الإحصائية.

رابعا: التجميع اليدوي المنتظم لســـجلات الأحداث: التحليل الكيفي للأحداث:

إحدى السمات الأساسية التي تلفت الانتباه في العديد من كتابات الدكتور جلال معوض هي كثافة الإشارة إلى وقائع تفصيلية بشكل موجز لرصد تطورات السياسات موضع التحليل، وهو ما يظهر بشكل خاص في تحليله للسياسة الخارجية التركية وعلاقاتها بالمنطقة العربية. ويختلف هذا الطابع عن مجرد ذكر شواهد مؤيدة أو معارضة للتقديرات المختلفة حول طبيعة السياسة التركية، ويأخذ طابعا أكثر تنظيما وشمولا لرصد تطورات هذه السياسة من خلال تسلسل الأحداث والوقائع المختلفة في القضايا والأبعاد والموضوعات محل البحث والتحليل.

وارتبط ذلك فعليا بحرص دكتور جلال معوض على تجميع وأرشفة المصادر الإخبارية من صحف وأخبار من الإذاعة ووسائل الإعلام ، مع التركيز على عدد من المصادر الصحفية والإعلامية الأساسية المصرية والعربية والتركية والعالمية للتركيز عليها بشكل منتظم، مع إعداد ملفات منظمة ومتسلسلة زمنيا تضم الأخبار ذات الصلة (أو تلخيصها إذا كانت مسموعة أو مرئية)، وتوثيقها وكتابة تعليقات عليها وتصنيفها حسب الموضوعات والقضايا محل البحث، بما يوفر سجلات يدوية وكيفية منظمة للأحداث ذات الصلة، ويسمح بعرضها وتوظيفها بما يمكن اعتباره أقرب إلى "تحليل كيفي لسجلات الأحداث".

والواقع أن هذا الأسـلوب–والذي اشـترك فيه الدكتور جلال معوض مع العديد من زملائه وأسـاتذته– يبدو اسـتدعاؤه ممكنا وضـروريا في التعامل مع العديد من الظواهر الداخلية والخارجية في المرحلة الحالية، وذلك بالتكامل مع التنامي في بنوك بيانات الأحداث الكمية مع إضـفاء الطابع الآلي على تجميع بيانات العديد منها. ويتطلب هذا الأسلوب ابتداء وجود مشروع أو قضايا أساسية محل اهتمام وتخصص للباحث، والسعي لتحقيق استمرارية وتراكمية في متابعتها والعمل عليها والتخصـص فيها. ويسـمح هذا الأسـلوب الكيفي ببناء المعرفة والمتابعة المسـتمرة للباحث واتصـاله بموضـوعه وما تطرأ عليه من تغيرات وتفاصـيل بشـكل منتظم، بما يقلل التحيزات التحليلية نسـبيا (وهو ما يرتبط كذلك بتنويع المصـادر المختارة لتجميع سـجلات الأحداث وجودتها)، ويقلل كذلك الطابع الرقمي المجرد الغالب على التحليل الكمي لبيانات الأحداث. ولا يتعارض ذلك بطبيعة الحال مع إمكانية تطوير أسـلوب تجميع السـجلات اليدوية وتصنيفها والتعليق عليها بالاستفادة من تطبيقات إدارة المعارف والمراجع Reference and Knowledge management software المختلفة المتاحة، وهو ما يسمح بسهولة أكبر في تصنيف هذه السجلات واسترجاعها، وكذلك فرص أكبر للتشارك أو التعاون في إعدادها وتوظيفها.

كما تساعد هذه السجلات الكيفية للأحداث حال توفيرها بشكل مهيكل ومستمر في تيسير توظيف أساليب أخرى للتحليل الكيفي مثل "تتبع أو تعقب العمليات Process tracing" ، وكذلك "التحليل البايزي Bayesian Analysis " في الدراسات الكيفية، حيث يمكن أن تساعد سجلات البيانات المجمعة بشكل منظم في تتبع تفاصيل التفاعلات في القضايا محل البحث، والترجيح والمفاضلة بين الفروض المتنافسة في تفسير الظواهر المختلفة حسب الشـواهد المتاحة. ويمكن فعليا تلمس جوهر بعض اشـكال هذه الأسـاليب والتوظيفات–دون اسـتخدام نفس الأسـماء بالضـرورة– في الدراسـات موضـع العرض في تحليلات قضـايا مثل تقييم طبيعة ودوافع التعاون التركي الإسـرائيلي خلال التسعينيات، والعمليات العسكرية التركية في شمال العراق، وغيرها من القضايا.

خامسـا: التحليل على المسـتوى الكلي مع الانفتاح على التحليلات الجزئية والعمل الميداني:

اتساقا مع الملاحظتين السابقتين، تظهر كتابات دكتور جلال معوض إمكانية التغلب على مشكلات نقص البيانات والمعلومات وصعوبات إجراء البحث الميداني أحيانا لاعتبارات اتساع نطاق البحث (الوطن العربي) أو الدراسة عن بعد (تركيا) أو اعتبارات وقيود أمنية وغيرها، وذلك من خلال مزيج من البحث المكتبي والتأصيل المفاهيمي والنظري للظواهر المختلفة محل البحث، وتجميع البيانات والمؤشرات المتاحة من المصادر المختلفة على المستويات الكلية Macro–Analysis، والجمع بين المصادر المتنوعة(الحكومية، غير الحكومية، والأكاديمية..) المتاحة للحصول على بيانات ولو تقريبية على الأقل تساعد في فهم وتحليل الظاهرة بشكل منتظم. هذا بالإضافة إلى توظيف سجلات الأحداث الكيفية الموجودة أو المجمعة يدويا حول الموضوعات محل الاهتمام.

ولا يمنع ذلك الانفتاح على الاستعانة بالدراسات الميدانية والمقابلات واستطلاعات الرأي الموجودة بالفعل في إطار أقرب لإعادة تحليل ثانوي لنتائج هذه المسوح والاستطلاعات الرأي في إطار توظيفات جديدة لها في أطر مختلفة، أو في حالة توافر السياق المناسب لقدرة الباحث على إجرائها بنفسه بشكل مباشر (مثل مشاركة الدكتور جلال معوض في بعض المشروعات الميدانية لتحليل الانتخابات البرلمانية والمحلية في مصر خلال التسعينيات بما ساعد على توظيف بعض بياناتها في كتابه عن الهامشيين الحضريين في مصر من خلال رصد التباينات في الحملات الانتخابية وتوجهات المرشحين والناخبين في المناطق الهامشية).

وبهذا المعنى فإن العديد من الأبعاد الكلية في كتابات دكتور جلال معوض وآخرين في تحليل الأبعاد السياسية في ظواهر التحضر والتهميش الحضري والتعليم وديموقراطيته والتفاوتات الاجتماعية وتأثيرات الهجرة وغيرها، يمكن أن تمثل نقطة بداية لفتح مجالات متعددة للبحث بتوظيف آليات ميدانية مباشرة، والتحرك والتحليل على مستويات جزئية micro بما يختبر ويعمق تحليل المقولات المطروحة على المستوى الكلي، ويوضح آلياتها وكيفية حدوثها وتطورها بأشكال أوضح.

سادسا: التركيز على الحالات وقضايا الواقع ومشكلاته مع تضمين الأبعاد النظرية:

إحدى السمات التي تظهر في العديد من الأعمال المنشورة للدكتور جلال معوض فيما يتعلق بقضايا التنمية في مصـــر والوطن العربي وســياســـة تركيا وعلاقاتها مع الدول العربية، هي إعطائه الأولوية للتركيز على الحالات موضـع البحث، وقضـايا الواقع ومشـكلاته في مصـر والوطن العربي والعلاقات مع تركيا، دون تغليب الأبعاد النظرية والمنهجية أو التفصيل الزائد فيها، ودون إغفال هذه الأبعاد في الوقت ذاته[3].

ورغم أن هذا الطابع "العملي" –إن جاز التعبير– قد يكون مثيرا للجدل من زاوية أن أحد مجالات الإســـهام والتميز الأساسية للبحث الأكاديمي هي الاهتمام بالتأصيل النظري والمنهجي للموضوعات محل البحث، إلا أن متابعة أعمال دكتور جلال معوض تكشـــف أن نزعته لتبســـيط وتخفيف ظهور هذه الأبعاد النظرية والمنهجية لم تعبر عن تجاهل لها أو قصـور في تناولها، بقدر حرصـه على تضـمين هذه الأبعاد النظرية والمفاهيم في اختيار الموضـوعات ذاتها وصـياغة عناوين تناولها، وهيكلة التحليل كله وتنظيم عرض أبعاد القضـايا والحالات موضـع الدراسـة والتركيز، مع دمج العرض المبســـط للعديد من المفاهيم والأفكار والجدالات النظرية في ثنايا التحليل دون إغراق زائد في تفاصيلها، وفي إطار ربط تناولها بشكل مباشر بالرصد المنظم للمؤشرات والإحصاءات والبيانات والوقائع على النحو سالف التوضيح.

ويظهر ذات الطابع في تحليله لصـنع القرار في السـياسـة الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية، حيث يظهر التركيز على دراسـة الحالة التركية وتفاصـيلها ودون إغراق زائد في تفاصـيل الأطر والمفاهيم النظرية للتحليل، رغم أن هيكلة التحليل وتنظيمه بين اقسـام الكتاب وفصـوله وداخل كل فصـل تعكس فعليا توظيفا متكاملا لعدة أطر نظرية تحليلية لدراسة هياكل وعمليات صنع القرار ووحداته الرسمية وغير الرسمية، وأدوار القيادة بالتركيز على تحليل موجز للسـير الذاتية لها ولخبراتها، وربط القضـــايا والمشـكلات الداخلية والخارجية بالسـياسـة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية وغيرها من الأبعاد.

---

[3] التقدير الوارد يركز بالأساس على الكتب المعروضة، ولا يتعارض مع وجود كتابات أخرى للدكتور جلال معوض تتسم بالتركيز على المراجعة النظرية لقضايا ومفاهيم مختلفة مثل دراساته عن القيادة السياسية، ومفهوم التنمية السياسية في المدارس الغربية، وأزمات التنمية السياسية، وغيرها من الدراسات.

ويطرح هذا الطابع الأكثر عملية وتركيزا على الحالات والواقع المجال لأفكار متعددة للاستفادة من كتابات اد جلال معوض والبناء عليها واستكمالها، ومن بينها:

1-**إمكانية زيادة التأصـيل النظري والمنهجي لبعض الموضـوعات والقضـايا** موضـع التناول فيما يتعلق بالتنمية في مصـر والوطن العربي والسـياسـات التركية، مع توظيف البيانات الواردة وتحديثها في إطار أكثر وضـوحا في السـعي لاختبار النظريات والفروض وبحث العلاقات بين المتغيرات، سواء انطلاقا من التحليل الكيفي أو المختلط لعدد محدود أو متوسط من الحالات، أو التحليل الكمي لعدد كبير من الحالات.

2- تحديث المدى الزمنى والموضـوعات والقضـايا موضـع التناول: أي الاسـتفادة من التحليلات الواردة في دراسات دكتور جلال معوض وآخرين وما تغطيه من فترات الزمنية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ومد نطاق التحليل زمنيا لرصد ابعاد التغير والاستمرار في القضايا موضع التحليل، لاسيما مع حدوث تطورات متعددة في مختلف هذه القضايا جديرة بالتفكير والبحث والدراسة خاصة على ضوء التحولات التي شهدتها مصر والمنطقة بعد 2011 و2013. وعلى سـبيل المثال لبعض الأفكار الأولية في هذا الصـدد، وفيما يتعلق مثلا بظاهرة التحضـر، والتهميش الحضـري والأبعاد السـياسـية لها، يمكن التركيز على بعض التطورات ذات الصـلة بدراسـة موقف النظام السياسي والتأثيرات السياسية لتنامي نمط المناطق أو التجمعات السكنية المسورة (الكمبوندات) والمدن الجديدة؛ وتحليل أنماط وتأثيرات تعامل السـلطة السـياسـية مع حالات إخلاء المسـاكن في مناطق متعددة في إطار مشـروعات تطوير الطرق والبنى التحتية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ويمكن كذلك البناء على التحليلات ذات الصـلة بالتحضـر والهجرة والتفاوتات الاجتماعية في إطار تحليل تأثيرات زيادة حدة الفقر والتفاوتات الاجتماعية مع الأزمات الاقتصـادية وعمليات التخفيض المتتالية السـريعة للعملة المصرية على زيادة نزعات الهجرة بأنماطها المختلفة، و تأثيرات التغيرات في دول الخليج من حيث قياداتها وسياساتها وتوجهاتها نحو تبني سياسات توطين الوظائف، والصراعات في بعض دول الجوار على عودة العمالة المصرية من الخارج واستيعابها، وكذلك تحليل تأثيرات تدفقات المهاجرين واللاجئين على مصر مع تنامي النزاعات والصراعات في دول الجوار، وتحليل سـياسـات النظام "المترددة" Ambivalent policies في التعامل معهم وتأثيراتهم من منظورات التحضـر مع ميلهم للتجمع أو التركز في مناطق معينة، ومن منظورات الهجرة وزيادة مركزية مصـر في

شبكات الهجرة الدولية كدولة إرسال واستقبال وعبور، وتداعيات ذلك الإيجابية والسلبية على النظام السياسي بين التوظيف والتهديد.

وبالمثل، يمكن استكمال وتطوير التحليلات ذات الصلة بقضايا كديموقراطية التعليم على ضوء التغيرات في زيادة انتشار أنماط التعليم الخاص والدولي بتنويعاته في المراحل ما قبل الجامعية والجامعية، بما في ذلك على مستوى المؤسسات التعليمية المرتبطة بالحكومة ذاتها، مع التوسع في شعب اللغات والبرامج الأكاديمية الخاصة والمميزة وبالشراكات مع جامعات أجنبية، وكذلك الجامعات الأهلية والأجنبية والخاصة والتوسع فيها، مع وجود مجالات للتحليل على مستويات جزئية مثل تحليل إدراكات طلاب الكلية أنفسهم بين شعب اللغات للتفاوتات بينهم، وتقديرهم لتأثيرات ذلك على فرص العمل والحراك الاجتماعي الخاصة بهم وغيرها من الأبعاد.

3- إمكانية رصد أبعاد الاستمرارية والمضاهاة: تجدر الإشارة إلى أن الأمثلة والنماذج الأولية المطروحة بعاليه لا تعني بالضرورة حدوث تحولات نوعية في الظواهر محل الدراسة واقتصار أهمية التحليلات الواردة في الدراسات السابقة على توفير إطار تاريخي لمراحل سابقة أو منفصلة عن المرحلة الحالية. فاللافت للانتباه عند قراءة التحليلات الواردة في كتابات دكتور جلال معوض وآخرون حول القضايا والأزمات والمشكلات موضع التحليل وسياسات النظام السياسي منها فيما يتعلق بأنماط التنمية والتطوير الحضري والتعامل مع التفاوتات الاجتماعية وغيرها، هو وجود أبعاد كثيرة للاستمرارية في التحليل والتقييم ومقترحات المعالجة حتى الوقت الراهن.

وينطبق الأمر ذاته على تحليل السياسة الخارجية التركية، وكما يشير اد جلال معوض نفسه في كتابه عن صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بناء على رصده السياسة التركية على مدار عقدين شهدا العديد من التحولات السياسية الداخلية في تركيا والتحولات الهيكلية الإقليمية والدولية بين الثمانينيات والتسعينيات، لكن تحليل صنع السياسة الخارجية التركية يكشف بشكل عام عن درجة كبيرة من الاستمرارية السياسية ووجود ثوابت في هذه السياسة إزاء المنطقة العربية. حيث يلفت الانتباه إلى أنه رغم حدوث تحولات في طبيعة النظام التركي منذ نوفمبر 2002 بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة لأول مرة منفردا بأغلبية الثلثين في البرلمان، والدفع بعناصر نخبة "جديدة" نسبيا وإن كانت لها امتدادات وارتباطات بمراحل سابقة مثل رجب طيب أردوغان وعبدالله جول وغيرهم، إلا أن الكثير من التحليلات المتعلقة بسمات النخب والمؤسسات السياسية التركية والمشكلات الداخلية والخارجية التركية تظل قائمة بدرجة أو أخرى، وهو ما يمتد كما سبق الذكر للعديد من التوصيات المطروحة للتعامل مع الجانب التركي.

ويرتبط بذلك إمكانية الاستفادة بدراسات دكتور جلال معوض وآخرين ليس فقط من زاوية رصد أبعاد التغير والاستمرار، لكن **من منظور المضاهاة والربط بظواهر أخرى مشابهة أو مقاربة**. على سبيل المثال، العديد من التحليلات الخاصة بالعمليات العسكرية التركية في شمال العراق خلال التسعينيات تحمل عناصر للتشابه في مبرراتها وذرائعها وأنماطها وتأثيراتها وتداعياها، جديرة بالتحليل مقارنة بالعمليات العسكرية التركية في شمال سوريا منذ 2016. وكذلك التحليلات الخاصة بالسياسات المائية التركية كدولة مهيمنة في مواجهة سوريا والعراق جديرة بإعادة التحليل والتقييم في إطار ما تكشفه من أنماط واستراتيجيات لدول المنبع لإحكام السيطرة المائية، وعدم كفاية الترتيبات الاتفاقية والقانونية حتى حال الوصول إليها في حماية المصالح المائية لدول الحوض الأخرى، مع تعذر استخدام آليات القوة المسلحة أو إثارة المسؤولية الدولية وتفعيلها في حالة مخالفة الاتفاقيات الموقعة حتى حال حدوث انتهاك لها، وهي قضايا تزداد أهميتها في ضوء ما تواجهه مصر من تهديدات متزايدة لأمنها المائي في مواجهة الاستراتيجيات الأثيوبية، لاسيما مع الارتباط المباشر فعليا بين الحالتين، وتبادل الخبرات بين الجانبين الاثيوبي والتركي. وتوجد العديد من النماذج الأخرى التي يمكن البحث عن أبعاد الاستمرار والمضاهاة للاستفادة من الكتابات السابقة في تحليلها. ولا يتعارض ما سبق بطبيعة الحال مع ضرورة الوعي بوجود أبعاد للتغير وللتمايز والاختلاف لابد من تضمينها في التحليل لتجنب مغالطات القراءة الدائرية للتاريخ أو انحيازات التفكير بالمضاهاة.

خاتمة: بين استكمال التحليل وأخلاقيات التعامل

حاولت هذه الورقة تقديم قراءة أولية في بعض اعمال اد جلال معوض، وطرح بعض الأفكار للنقاش حول مجالات تجديد الاستفادة التدريسية والبحثية المنهجية والتطبيقية منها. ويقتضي استكمال التحليل الوارد في هذه الورقة تعميق القراءة التفصيلية لأعماله، وتضمين أعمال أخرى للدكتور جلال معوض، وفي مقدمتها رسالة الماجستير عن ""ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي" ، وكذلك رسالة الدكتوراه عن القيادة السياسية و"علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية" ، فضلا عن العشرات من الدراسات والأبحاث الأخرى الأقرب إلى مشروعين متكاملين أحدهما في تحليل أبعاد التنمية في مصر والمنطقة العربية، والآخر لا ينفصل عنه لكنه يتناول أحد الأبعاد الخارجية في علاقات الوطن العربية ودوله بإحدى الدول الأساسية في الجوار الإقليمي، وتحديدا ما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية. تضاف إلى ذلك أهمية استكمال تحليل ما

يثيره في الدكتور جلال معوض في كتاباته حول القيادة السياسية ومداخل دراستها وأهميتها في التحليل السياسي، وصولا إلى جهوده في تبسيط عرض أساسيات مبادئ علم السياسة، أو تناولها في إطار أكثر حيوية في سياق مناقشة قضايا العلاقة بين الديموقراطية والتنمية السياسية.

وتبقى الإشارة إلى أن مجالات الاستفادة من تراث أساتذتنا لا تقتصر على النطاق البحثي أو التدريسي، بل تتسع لتشمل مجالات أخرى متعددة، ومن بينها أخلاقيات العمل والتعامل. وقد اتسم الدكتور جلال معوض في هذا السياق بطابع خاص في جميع معاملاته، بما في ذلك في التدريس والإشراف على الرسائل ومتابعتها ومناقشتها حيث جمع بين الاهتمام بتطوير المعارف والقدرات العلمية من جهة، وحرص شديد وطبيعي على حسن المعاملة ومراعاة العلاقات الإنسانية من جهة ثانية، والاهتمام والتدقيق من جهة والتبسيط والتيسير في الوقت نفسه من جهة ثانية، بما ساعد في خلق علاقات علمية وإنسانية ممتدة بطلابه استمرت قائمة في صورة مودة ودعم وتواصل مع أسرته حتى بعد سنوات وعقود من وفاته.

وظهر نفس الطابع الخاص في علاقاته بزملائه وأساتذته وأهله وجميع تعاملاته التي اتسمت بالبساطة والمحبة والود والاحترام وتجنب الدخول في أي صراعات أو خلافات في إطار من احترام الذات والآخرين والمودة الصافية. كان يكرر لابنه دوما الحديث الشريف " رحم الله رجلا سمحا إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى".. رحم الله الدكتور جلال معوض.

مرفق: سيرة ذاتية وقائمة بأهم الكتابات:

أد جلال عبد الله معوض (1956-2001) *

	ا.د. جلال عبد الله معوض عبد المطلب 22 يناير 1956 – 15 سبتمبر 2001 (45 عاما) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
موضوعات التخصص الأساسية:	النظم السياسية المقارنة، القيادة السياسية، التنمية السياسية والتخلف السياسي، النظم السياسية العربية، الشؤون التركية: النظام السياسي التركي والسياسة الخارجية التركية والعلاقات العربية التركية.
المؤهلات العلمية	حصل من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية على:
1978	درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1978 بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف.
1982	درجة الماجستير في العلوم السياسية عام 1982 بتقدير ممتاز في موضوع: "ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي" (إشراف أد حامد ربيع)

* تم الاعتماد في أجزاء كبيرة من بيانات السيرة الذاتية على السيرة الذاتية التي قامت الكلية وزملاء أد جلال معوض الكرام بإعدادها تكريما له في أكتوبر 2001 في عهد عميد الكلية أد كمال المنوفي رحمه الله.

1985	درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية عام 1985 بمرتبة الشرف الأولى في موضوع: "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية" (إشراف أد خيري عيسى، ولجنة المناقشة والحكم أد علي الدين هلال، وأد سعد الدين إبراهيم).
التدرج الوظيفي	شغل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الوظائف التالية بقسم العلوم السياسية:
1982-1980	معيد منذ يناير 1980 وحتى سبتمبر 1982.
1985-1982	مدرس مساعد منذ سبتمبر 1982 وحتى ديسمبر 1985.
1991-1985	مدرس منذ ديسمبر 1985 وحتى فبراير 1991.
1996-1991	أستاذ مساعد منذ فبراير 1991 وحتى مارس 1996.
1996 -	أستاذ منذ 27 مارس 1996
الخبرة التدريسية	قام دكتور جلال معوض بتدريس مقررات متعددة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ 1985، بالإضافة للتدريس في عدد من المؤسسات البحثية والجامعية الأخرى، ومنها:
-تدريس عدة مواد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ومنها مبادئ علم السياسة، والنظم السياسية المقارنة، والسلوك السياسي، والنظرية السياسية، وقاعة البحث، والنظم العربية، والنظام المصري.	
تدريس مادة مبادئ علم السياسة لمدة خمس سنوات منذ عام 1991 لطلاب الفرقة الأولى بكلية الإعلام - جامعة القاهرة.	
تدريس مادة النظم والنظريات السياسية في الفترة 1992-1995 لطلاب الفرقة الثانية بقسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة القاهرة.	
إلقاء محاضرات في موضوعات سياسية متنوعة بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ومعهد العلوم الاستراتيجية، ومعهد البحوث والدراسات العربية.	
الندوات والمؤتمرات العلمية	شارك كباحث ومعقب في عدة ندوات ومؤتمرات علمية وحلقات نقاش في مصر وخارجها (العراق، ولبنان، والولايات المتحدة، وتركيا).
الكتب المنشورة	نشرت له العديد من الكتب منها:

• السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994).

• علم السياسة: الجزء الثاني في النظم السياسية والعلاقات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية،1997) (مع أد محمود إسماعيل)

• الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، 1998).

• صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

• العلاقات الاقتصادية العربية – التركية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

• الديمقراطية والتنمية السياسية (القاهرة، 2001)

• قضايا العلاقات المصرية – التركية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2001).

• مدخل إلى علم السياسة (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010) (مع أد أحمد سعيد نوفل، وأد محمد صفي الدين خربوش).

البحوث المنشورة: نشرت له منذ عام 1983 أكثر من (50) دراسة بالدوريات العربية والأجنبية المتخصصة، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث والتقارير الصادرة عن مراكز بحثية، وكفصول في كتب، وذلك عن قضايا النظم السياسية والتنمية في العالم الثالث والعالم العربي ومصر وعن النظام السياسي لتركيا وعلاقاتها بالمنطقة العربية، ومنها – على سبيل المثال – ما يلي:

- "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت، جامعة الكويت–مجلس النشر العلمي، السنة11، العدد الأول، مارس 1983) ص ص 131–149.
- "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، في: أد علي الدين هلال وآخرون، الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (4) (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1983) ص ص 63–78.
- "سياسة التكامل الاقتصادي العربي: المضمون الاقتصادي للوحدة العربية"، مجلة البحوث والدراسات العربية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 15، ديسمبر 1988) ص ص 35–62.
- "أزمة عدم الاندماج في الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية(الكويت: جامعة الكويت–مجلس النشر العلمي، مجلد 14، عدد 4، شتاء 1986) ص ص 59–81.

- "العمالة الآسيوية في اقطار الخليج العربي"، مجلة التعاون (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الأولى، العدد 4 ، أكتوبر 1986) ص ص 95-108.
- "القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية"، في أ.د. على عبد القادر وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1986).
- "الفساد السياسي في الدول النامية"، مجلة دراسات عربية (بيروت: دار الطليعة، السنة 23، العدد 4، فبراير 1987).
- "المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية (الكويت: جامعة الكويت، المجلد 7، العدد 25، شتاء 1987) ص ص 66-93.
- "القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي والخليج العربي"، مجلة التعاون (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة 2، العدد 6 ، إبريل 1987) ص ص 130-15.
- "التحضر والهجرة العمالية في الأقطار العربية الخليجية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت: جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي، السنة 13، العدد 51، يوليو 1987) ص ص 189-214.
- "الأقطار العربية ومخاطر إسرائيل النووية"، مجلة التعاون (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة 2، العدد 8 ، أكتوبر 1987) ص ص 29-63.
- "الآثار الاجتماعية – السياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية"، مجلة التعاون (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 10، إبريل 1988) ص ص 107-129.
- "تركيا والحرب العراقية-الإيرانية"، مجلة التعاون (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة 3، العدد 12، ربيع الآخر 1409 ديسمبر 1988) ص ص 83-113.
- "السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات"، شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، عدد 62، يونيو 1990) ص ص 142-151.
- "مياه الفرات والعلاقات العربية -التركية"، شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، عدد 65، ابريل 1991) ص ص 131-144.
- "تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجانب الأمني"، مجلة شؤون عربية (القاهرة، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، العدد 69، سبتمبر 1991) ص ص 51-64.
- "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات"، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 15، عدد 160، يونيو 1992) ص ص 92-112.
- "انتقال العمالة والتطور الوحدوي في الوطن العربي"، شؤون عربية(القاهرة: جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، عدد 71 ، سبتمبر 1992) ص ص 118-130.

- "دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية"، شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، عدد 69، رمضان 1992) ص ص 233–248.
- "المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج"، في: أ.د. مصطفى كامل السيد(محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية–عربية أخرى: من دروس حرب الخليج، أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية:14–16 ديسمبر 1991 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1992)
- "هجرة الكفاءات العربية إلى البلدان الغربية"، شؤون عربية(القاهرة: جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، عدد 74، يونيو 1993) ص ص 115–128.
- "Egypt's Regional Role After Desert Storm", in: JIME Review (Cairo: The Japanese Institute of Middle Eastern Economies, JIME, No. 23, Winter 1993).
- **الفساد السياسي في النظام السياسي التركي 1983–1991**، سلسلة بحوث سياسية، عدد 62 (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، فبراير 1993).
- "تناقض الثروة في الوطن العربي"، مجلة الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 14، عدد 74، خريف 1993) ص ص 113–126.
- "الإرهاب في مصر: التطور وكيفية المواجهة"، ورقة عمل أساسية في حلقة نقاشية مغلقة "الإرهاب وسبل مواجهته في المرحلة الراهنة"، نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 5 إبريل 1993.
- "الهجرة الريفية–الحضرية في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية ، العدد 77، مارس 1994.
- **الإسلام والتعددية السياسية في تركيا 1983–1991**، سلسلة بحوث سياسية، عدد 81 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، يوليو 1994).
- **الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي**، سلسلة بحوث سياسية، عدد 90 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ديسمبر 1994).
- "الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة"، مجلة شؤون عربية (القاهرة، العدد 80، ديسمبر 1994).
- "الإصلاح الاقتصادي في مصر: الآثار الاجتماعية والسياسية"، بحث مقدم إلى ندوة "شركاء في التنمية :الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر"، القاهرة ، 26 يونيو 1995.
- "البناء الاجتماعي والسلطة وإشكالية التفاوت في الخليج العربي"، مجلة الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، السنة 16، العدد 79، شتاء 1995).

- "الأمية في الوطن العربي"، شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، عدد 84، ديسمبر 1995) ص ص 60–70.
- "مفهوم الشـــرق الأوســـط: ملاحظات أولية"، مجلة مدارات (تونس: جمعية مدارات معرفية، العدد 4، 1995) ص ص 76–85.
- "الديموقراطية والتنمية: دراســة نقدية للتصــور الإنمائي المادي الغربي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الســنوي الأول لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 27–28 ديسمبر 1995.
- "جامعة الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك في قطاع الطاقة"، شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، عدد 82، يونيو 1995) ص ص 89–117.
- **تطور العلاقات التركية –الإسرائيلية في التسعينيات**، سلسلة بحوث سياسية، عدد 107 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، يونيو 1996).
- "**دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب 1995 في دائرة بنها**"، في: كمال المنوفي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب 1995 (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996).
- "الوطن العربي والشـرق الأوسـط: مشـكلة الهوية"، شـؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، عدد 85، مارس 1997) ص ص 66–78.
- "العلاقات التركية–الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، عدد 89 ، مارس 1997) ص ص 117–139.
- "عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية–الإسرائيلية في التسعينيات"، شؤون عربية (القاهرة: جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، عدد 88 ، ديسمبر 1997) ص ص 126–144.
- "المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصــادي بالتطور الســياســي"، في: إشـكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد: الجزء الثاني، الطبعة الثانية(فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997).
- "الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة 34، العدد 131، يناير 1998) ص ص 114–122.
- "الجديد في العلاقات العربية – التركية"، مجلة البحوث والدراســـات العربية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 29، يوليو 1998).
- "التعاون العسكري التركي –الإسرائيلي"، المستقبل العربي (المجلد 21، العدد 237 ، نوفمبر 1998) ص ص 6–30.

- "مفهوم التعددية السياسية" في أ.د. علي الدين هلال و أ.د. محمود إسماعيل (محرران) اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999) ص ص (79-102)
- "تركيا: أزمة الهوية من سقوط الخلافة إلى الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000).
- "دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط"، (القاهرة: مركز بحوث التنمية والمستقبل، 2000).
- "تركيا والعولمة"، (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2001).
- "تركيا: أزمة الهوية من سقوط الخلافة إلى الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي"، موسوعة الأمة في قرن، الكتاب الثالث ، 2002 ، ص ص 113-210.

أنشطة بحثية أخرى:

- شارك منذ عام 1994 بكتابة الجزء المتعلق بالعلاقات العربية – التركية في تقرير "حالة الأمة" الصادر عن المؤتمر القومي العربي ومركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.
- شارك في مشروعات تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية في مصر في أعوام 1995 و1997 و2000 تحت إشراف أد كمال المنوفي وأد مصطفى علوي.
- شارك في مشروع "مصر 2020" لمنتدى العالم الثالث بإعداد الجزء الخاص "باتجاهات التطور السياسي في مصر والدول العربية حتى عام 2020".
- المشاركة في التحرير والتأليف في موسوعة تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، وكتابة الأجزاء المتعلقة بتركيا في التقرير الاستراتيجي العربي، وموسوعة أمتي في العالم.

الرسائل العلمية:	أشرف على وشارك في مناقشة أكثر من (40) رسالة للماجستير والدكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، وبمعهد البحوث والدراسات العربية، ومنها:

- أحلام محمد السعدي فرهود، التيار الديني والسياسة المصرية تجاه إسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية (1977-1981) ، مساعدة في الإشراف مع أد حورية توفيق مجاهد، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987.
- عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (1982-1992)، إشراف مشترك مع أد أحمد يوسف أحمد، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997.

- أماني مسعود محمد، الدور السياسي لمهمشي حضر مصر، إشراف مشترك مع أد كمال المنوفي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998.
- عبد السلام علي نوير، الثقافة السياسية للمعلم في مصر، إشراف مشترك مع أد كمال المنوفي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998.
- عبدالعزيز محمود عبدالغني شادي، العلاقة بين الافتاء والسياسة في مصر : 1981 -1994 ، إشراف مشترك مع أد سيف الدين عبدالفتاح، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999.
- إيمان نور الدين أمين محمود الشامي، دور التلفزيون فى التنشئة السياسية للطفل المصري، إشراف مشترك مع أد كمال المنوفي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.
- عمرو عبدالكريم سعداوي، التعددية السياسية في الجزائر 1989-1992، إشراف مشترك مع أد سيف الدين عبدالفتاح، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998.
- أشرف محمد عبدالله ياسين، أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية 1984-1995، إشراف مشترك مع أد كمال المنوفي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.
- أيمن إبراهيم الدسوقي، السلوك التركي تجاه القضايا العربية 1990-1997، إشراف مشترك مع أد نازلي معوض، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.
- عدنان ياسين غالب المقطري، قضايا السياسة الخارجية لدى الأحزاب السياسية المنية 1990-1999، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.
- عبدالعزيز شحادة منصور، السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي-الإسرائيلي، إشراف مشترك مع أد حسن نافعة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.
- أحمد مجدي عبدالكريم السكري، تأثير العلاقات الإيرانية -التركية على النظام الإقليمي العربي في التسعينيات، إشراف مشترك مع أد محمد صفي الدين خربوش، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
- أحلام محمد السعدي فرهود، موقع السلطة القضائية في النظام السياسي المصري، إشراف أد حورية توفيق مجاهد، مناقش: أد جلال معوض، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998
- أشرف محمود سنجر، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط: دراسة في فترة الرئيس تورجوت أوزال 1983-1993 ، إشراف أد أحمد أمين عامر وأد جمال علي زهران، مناقش أد جلال معوض ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ببورسعيد ، قسم العلوم السياسية، 2000.

تقدير أد كمال المنوفي عميد الكلية في تقرير أكتوبر 2001 حول إسهامات أد جلال معوض :

يتضح من المعلومات السابقة أن المرحوم أ. د. جلال عبد الله معوض قد قدم إسهامات متميزة منذ تعيينه معيداً بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 1980 وحتى وفاته عام 2001.

وقد كان – رحمه الله – مثالا للالتزام والعطاء، وقد قام بجهد في التدريس داخل كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية، وفى كليات الإعلام والآداب بجامعة القاهرة، وفى أكاديمية ناصر العسكرية، ومعهد العلوم الاستراتيجية، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية.

وأشرف د. جلال معوض على أكثر من أربعين رسالة للماجستير والدكتوراه في جامعة القاهرة وفى معهد البحوث والدراسات العربية، لعدد من الطلاب المصريين والعرب، كما شارك في كثير من المؤتمرات العلمية داخل مصر وخارجها.

وللدكتور جلال معوض عديد من الكتب والبحوث المنشورة في الدوريات العلمية المرموقة وتعد كتاباته في مجال الدراســات التركية والعلاقات العربية – التركية والتهديدات التركية للأمن القومي العربي والعلاقات التركية – الإسرائيلية مرجعا أساسيا للباحثين في مجال العلوم السياسية والاستراتيجية، مما دفع المؤسسات المصرية المهتمة بالأمن القومي المصري إلى أن تستفيد من خبراته في هذا الموضوع.

لقد قدم د. جلال عبد الله معوض – تدريسا وتأليفا وبحثا وإشرافا – إسهامات متميزة موضع تقدير جميع أساتذته وزملائه وتلاميذه.

عميد الكلية

أ.د. كمال المنوفي

أكتوبر 2001

مرفق: مقال أد نيفين مسعد عن جلال معوض

د . جلال معوض: إلى لقاء

كانت تمر أيام قبل ان التقيه في ردهة الكلية هاشا كعادته، أو أتجاذب معه اطراف الحديث عبر الهاتف، او اطالع خطه المنمق شديد الترتيب على الاوراق لكن كنت اطمئن دائما انه هناك، هناك في تلك المدينة الصغيرة التي يفصلها عن العاصمة خمسون كيلومترا وكثير من الخضرة والبراءة وعندما انهى الى قبل ثلاثة اسابيع انه انتقل اخيرا الى القاهرة لم اكن اعرف انه صار ابعد من اى وقت مضى.

عرفت د . جلال معوض قبل سبعة وعشرين عاما، عندما تزاملنا معا في مقاعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وعلى مدار تلك السنين الطوال، ظل جلال كما عرفته أول مرة، انسانا قنوعا راضيا، لا يصارع احدا ولا ينافس على شئ، يحترم نفسه ولايخذل مخلوقا عميق الانتماء لهذا البلد الشديد الغيرة عليه لم ينقطع يوما عطاؤه العلمى والبحث، بل ان ثلاثة من مؤلفات جلال سترى النور بعد ان غاب عن دنيانا وبين عشرات من الدراسات التى انتجها د . جلال خلال عمره القصير، كانت كتاباته عن تركيا هى الاهم على الاطلاق، فهو فيها الخبير رقم ١ وعلى حين تنقطع صلة الطلاب باساتذتهم او تكاد، كان د . جلال نموذجا رائعا للاستاذ الجامعى الذى يفتح قلبه ليفرغ فيه طلابه همومهم فكلهم على وكلهن شيرين: ابنه وابنته.

عزيزى جلال، لقد كنت العملة الاندر بين ركام العملات الرديئة، وها انت كما يقضى قانون السوق تخلى لها مكانك فاذا كانت خسارتنا فيك فادحة على المستوى الاكاديمى فان خسارتنا الانسانية فيك كأخ وزميل وصديق ليست لها حدود.

د . نيفين مسعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مرفق: صورة لوحة أهداها أحد الباحثين العرب من طلاب أد جلال معوض إلى اسرته

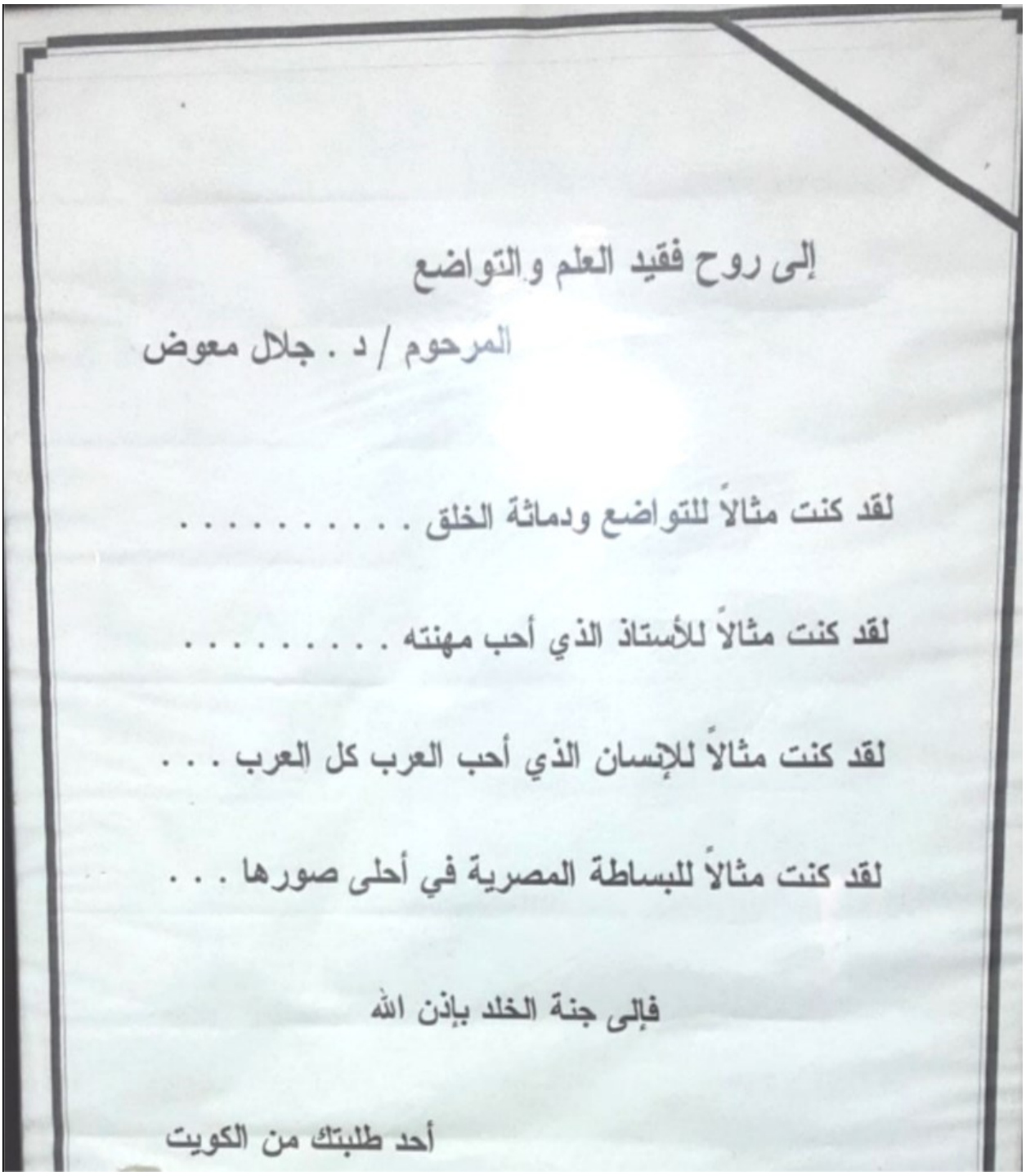

إلى روح فقيد العلم والتواضع

المرحوم / د . جلال معوض

لقد كنت مثالاً للتواضع ودماثة الخلق . . . . . .

لقد كنت مثالاً للأستاذ الذي أحب مهنته . . . . . .

لقد كنت مثالاً للإنسان الذي أحب العرب كل العرب . . .

لقد كنت مثالاً للبساطة المصرية في أحلى صورها . . .

فإلى جنة الخلد بإذن الله

أحد طلبتك من الكويت